منارات

العدد الخامس عشر
جانفي 2023

على الصيد البحري وتربية الأحياء المائية

- **ملف العدد**
  لقاء حواري مع السيد صالح هديدر
- **مستجدات القطاع**
  *اختتام فعاليات السنة الدولية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية الحرفية
  *مواسم الصيد للمحافظة على الموارد السمكية
  *السياحة الساحلية المستدامة
  *مجامع التنمية في قطاع الفلاحة والصيد البحري
- **تدخلات المجمع**
- **إحصائيات**
- **نصائح و إرشادات**

- **Actualités du secteur**
  * formation sur la Navigation Maritime
  * Premier Forum de la Biodiversité des îles de Kneiss
  * Vers un consortium international sur les crabes bleus en Méditerranée
  * Pacte vert pour l'Europe
  * Les rencontres d'affaires Tuniso-Africaines
- **Quiz**

مجلة منارات على الصيد البحري وتربية الأحياء المائية
تصدر على المجمع المهني المشترك كل 3 أشهر

Adresse : GIPP - 37 Rue du Niger - 1002 Tunis - Tunisie
Tél. : 71 905 876 Fax : 71 905 982
E-mail : manarat@gipp.tn

الاشراف
الحبيب المثلوثي

اعداد وتنسيق
انتصار شرقي
ايمان نجاح

لجنة التحرير
الحبيب المثلوثي
سنية غربي
اشرف بن سليمان
سعيدة الشابي
درة بكوش
إيمان نجاح
فتحي النالوفي
انتصار شرقي

التصميم CIMESCONSEILS

الافتتاحية

تنشط المؤسسات الاقتصادية في محيط اقتصادي واجتماعي وتكنولوجي متغير ويشهد تطورا سريعا على عديد المستويات ويتميز بالتعقيد وتزايد المنافسة، حيث تضع هذه التطورات المؤسسة أمام تحديات كبيرة عليها كسبها لتحقيق أهدافها التي من أجلها بعثت.

ومن أجل هذا يتحتم على المؤسسة رصد ومتابعة مناخ الاعمال بشكل دائم والعمل على جمع المعطيات عن المستجدات القطاعية مجال تدخلها وحتى القطاعات الأخرى التي من شأنها أن تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة على نشاطها ومردوديتها. ولذلك أصبحت اليقظة الاستراتيجية ضرورة لما لها من دور فعال في توفير المعطيات والمعلومات اللازمة حول مناخ الاعمال والمنافسة والتكنولوجيا والتجديد والمنتوجات والمزودين و غير ذلك من الجوانب الهامة.

وبحسب نشاط المؤسسة ونسق التغيير والنمو والتطور داخل القطاعات التي تنشط فيها بالإضافة إلى إمكانيتها البشرية والمادية، يمكن لها تركيز نوع اليقظة الجزئية الذي يمكنها من تحقيق أهدافها وتحسين تنافسيتها. وبصفة عامة يمكن تجزئة اليقظة الاستراتيجية إلى عدة يقظات جزئية مثل اليقظة التنافسية واليقظة التجارية واليقظة التشريعية واليقظة المجتمعية وغير ذلك من اليقظات الجزئية بحسب كل قطاع.

وفي المقابل فإن تركيز نظام يقظة تنافسية وتجارية مثلا ليس بالأمر الهين والسهل والمتاح من حيث الكلفة وقدرة المؤسسة على تركيز هذه النظم ومدى نجاعتها والاستفادة منها. و تختلف وتتعدد طرق جمع وتخزين وتحليل المعلومات باختلاف المعطيات ومصدرها، ويمكن في هذا السياق الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة لإدارة هذه النظم المعلوماتية. تمر عملية اليقظة بثلاثة مراحل كبرى وهي مرحلة تجميع المعطيات ومرحلة التحليل ومرحلة النشر واتخاذ القرار.

ونظرا لأهمية اليقظة في تنمية القدرة التنافسية وخاصة للمصدرين بصفة خاصة، يعمل المجمع حاليا في إطار مشروع التعاون التونسي السويسري SIPPO على تركيز نظام يقظة من شأنه أن يوفر المعلومات الهامة حول عديد المجالات وسلاسل القيمة. ومن المنتظر تحديد مكونات اليقظة الاستراتيجية في قادم الأيام.

الحبيب المثلوثي
مدير الدراسات والتصرف في المعلومات

لقاء حواري

مع السيّد صالح هديدر نائب رئيس الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري مكلف بالصيد البحري وعضو مجلس إدارة المجمع المهني المشترك لمنتوجات الصيد البحري

750 مليون دينار قيمة موارد العملة الصعبة

قطاع الصيد البحري قطاع ككل القطاعات له إسهاماته وإنجازاته وله أيضا مشاكل وعراقيل ومشاغل حالت دون مزيد تطويره وفي بعض الأحيان تسببت في خسائر مادية وبشرية. وفي هذا الصدد التقت مجلة منارات السيد صالح هديدر نائب رئيس الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري مكلف بالصيد البحري وعضو مجلس إدارة المجمع المهني المشترك لمنتوجات الصيد البحري وهو مجهز صيد بحري ومستثمر في القطاع.

الصيد البحري بين الماضي والحاضر مالذي تغير

•على مستوى القوانين :

لم يتم على مر السنوات الاخيرة تنقيح وتعديل النصوص القانونية والترتيبية حسب متطلبات وتطلعات المهنيين وحتى ما تم الاتفاق عليه مؤخرا سنه 2021 من مشاريع تنقيحات مع سلطة الإشراف والمدون بمحضر جلسة عمل بمقر الادارة العامة للصيد البحري وتربية الأسماك لم يتم لحد الان تجسيمه في نطاق مرسوم أو أي نص قانوني نافذ المفعول، هذا بالإضافة الى شبه عجز في تنفيذ القوانين الحالية وخاصة ما تعلق منها بالصيد الجائر.

> قطاع هام وإستراتيجي على المستوى الإقتصادي والإجتماعي

• على مستوى تمويل القطاع والاستثمار والمنح والتشجيعات : هل هي كافية، وهل يتحصل البحار والمجهز عليها ؟

في الحقيقة هذه التشجيعات غير كافيه بالنظر لارتفاع تكاليف الاستثمار ومستلزمات القطاع وارتفاع كلفة الانتاج خاصة مع الارتفاع المتواصل لأسعار المحروقات. هذا اضافة الى تعقد الاجراءات الادارية وعدم توحيدها حتى يتمكن البحار من الحصول على الامتيازات المالية والجبائية في الآجال. كما نسجل ضعف المنح لعدد من المعدات والتجهيزات على غرار Radio marine الـBLU و الـVHF والصناديق البلاستيكية إضافة إلى طول فترة اندثارها التي تمتد على ثلاث سنوات بالنسبة لجميع تجهيزات الصيد البحري والتي هي في الأصل متعارف عليها بصبغتها الاستهلاكية السريعة. وبالنسبة لحصول البحار على هذه الامتيازات والمنح فانه يسجل تأخيرا كبيرا يصل الى ثلاثة سنوات أو أكثر نظرا لعدم توفر السيولة المالية التي تعاني منها المالية العمومية.

• على مستوى الثروة السمكية وكيفية إدارة الموارد السمكية وسبل مزيد الترشيد ؟

يتميز وضع القطاع حاليا بالتراجع الكبير في الثروات السمكية نتيجة ارتفاع مجهود الصيد

120 ألف موطن شغل مباشر و غير مباشر

وتفاقم الصيد العشوائي بكافة أشكاله خاصة «الكيس المحجر» أمام مرأى ومسمع جميع المتدخلين في القطاع. وفي هذا الصدد تؤكد المهنة على ضرورة إحكام تنظيم مواسم الصيد وتعزيز المراقبة والقضاء على مختلف انواع الصيد العشوائي واحترام التراتيب الجاري بها العمل.

•على مستوى الدور الاقتصادي والاجتماعي : هل تعزز هذا الدور أم تراجع ؟

بالنسبة للجانب الاقتصادي، نسجل تراجع مردودية القطاع نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج والزيادات المشطة على جميع مستلزمات القطاع وخاصة المحروقات وارتفاع المعاليم المينائية التي تم الزيادة فيها بصفة أحادية من سلطة الإشراف دون الرجوع إلى المهنة، بالإضافة إلى المعاليم الديوانية والأداء على القيمة المضافة التي تثقل كاهل البحار وتؤثر على المردودية والقدرة التنافسية.

بالنسبة للجانب الاجتماعي لا يزال ملف إصلاح أنظمة التغطية الاجتماعية للبحارة دون حلول جذرية من قبل سلطة الإشراف بالرغم من تقديم المهنة لمقترحاتها في هذا الصدد والتي من شأنها أن تضمن للبحار أسباب العيش الكريم خلال فترة التقاعد بعد سنوات من العمل الشاق ولهذا لم يتعزز هذا الدور بل تراجع. كما نسجل تراجع في الجوانب المتصلة بالسلامة والنجدة والإنقاذ في عرض البحر وحماية حدودنا البحرية بالرغم من مطالبة المهنة في العديد من المناسبات بإحداث جهاز خاص يعنى بالنجدة والإنقاذ وحماية حدودنا البحرية.

هل رسم الاتحاد خطة إستراتيجية لتنميةالقطاع وماهي ملامحها / أهدافها وماهي أهم محاورها؟

لا يقتصر دور الاتحاد على الدفاع على منظوريه والاكتفاء بدوره النقابي، بل يعتبر نفسه شريكا فاعلا وقوة اقتراح لتنمية القطاع وتطويره، وفي هذا الصدد:

ترتكز رؤية الاتحاد أولا وأساسا على المحافظة على الثروة السمكية باعتبارها الضامن الأول والأهم لديمومة القطاع وكذلك تأهيل البنية التحتية المينائية وتحسين جودة الخدمات المينائية وتأهيل الأسطول والعنصر البشري من خلال التكوين والإرشاد وتنمية القدرة التنافسية لمنتوجاتنا البحرية وتحسين جودتها لإمكانية اكتساح الأسواق الخارجية وإرساء علامات الجودة للمنتوج، هذا إلى جانب حفظ كرامة البحار من خلال معالجة ملف التغطية الاجتماعية وتحسين الجوانب المتصلة بالنجدة والإنقاذ وكذلك المحافظة وحماية المحيط البحري من كافة أشكال التلوث والأخذ بعين الاعتبار الانعكاسات التغييرات المناخية على القطاع ومن ذلك بروز الأصناف الدخيلة وتنظيم مواسم الصيد وغير ذلك. و لا يتطلب الامر توفير الإمكانيات المادية واللوجستية والموارد البشرية وتطوير القوانين والمناهج والمقاربات فقط بل يتطلب توفّر الإرادة

والعزيمة من كل الأطراف (مهنة وإدارة) وحتى المجتمع المدني الذي يمكن أن يلعب دورا في التوعية والضغط والمساهمة في تحقيق الأهداف المشتركة وفق مقاربة تشاركية لمصلحة القطاع والعاملين فيه.

الراحة البيولوجية ومراقبة المراكب عبر الأقمار الأصطناعية VMS هل حققت أهدافها؟ وما هو تصور المهنة لمزيد حوكمتها وإضفاء نجاعة عليها ؟

بالنسبة للراحة البيولوجية كآلية حمائية تعتبر مبدأ جيدا وناجعا للمحافظة على الثروة السمكية وديمومتها وللتذكير فإن المهنة هي التي طالبت بإقرارها وإحداث صندوق لتمويلها يمول كليا من المهنة. لكن هذه الآلية وإن كانت ضرورية فهي غير كافية، وبالتالي لم تعطي النتائج المرجوة ويمكن اعتبارها إلى حد ما فاشلة لعدم مرافقتها بالإجراءات والأنشطة الداعمة لها والرقابة اللازمة وخاصة التصدي لتفشي ظاهرة مراكب الصيد الممنوع والمحجر «الكيس» الذي يتفاقم بصفة خاصة خلال فترة الراحة البيولوجية على مرأى ومسمع الجميع.

بالنسبة للمراقبة عبر الأقمار الصناعية كآلية مراقبة تعتبر ناجعة للحد من الانتهاكات على الثروة السمكية وكانت المهنة سباقة كعادتها وهي أول من نادى بها ولكن للأسف لم تحقق إلى الآن الأهداف المرجوة نظرا لعدم فض سلطة الإشراف للنقاط العالقة لهذه المنظومة على غرار ارتفاع كلفة الاستغلال للبحار وتحديد مواقع الصيد المسموح بها، أخذا في الاعتبار للعوامل الطبيعية كالتضاريس البحرية والمد والجزر وغير ذلك من العوامل والتي أكدت عليها المهنة بمحاضر الجلسات المشتركة.

وتؤكد المهنة على ضرورة تكفل الدولة أو تكفل صندوق الراحة البيولوجية الذي نعتبره صندوق البحار، بمصاريف الاستغلال والعمل على تحديد بوضوح أماكن مضبوطة لإمكانية الصيد من عدمه حتى يتم تفادي الاجتهادات والخلافات وخاصة عند رصد المخالفات وتسليط العقوبات. وتجدر الإشارة أنه لا بد من التفكير في توسيع مجال تدخل صندوق الراحة البيولوجية لتشمل مجالات أخرى من شأنها تقديم خدمات أفضل للبحار والمحافظة على الثروة السمكية.

هل التصدير رافع ومحرك لتطوير قطاع الصيد البحري وخاصة على مستوى حلقة الإنتاج وكيف يمكن تحسين التأثير الإيجابي للتصدير على هذه الحلقة المهمة؟

بطبيعة الحال يعتبر التصدير من ركائز تنمية القطاع وأحد أهدافه الأساسية نظرا لما يدره على البلاد وعلى المتدخلين في القطاع من موارد من العملة الصعبة إضافة الى تحفيزه للبحار على تحسين قدرته التنافسية وتحسين جودة منتوجه من خلال احترام شروط التأهيل والجودة. ويمكّن التصدير من تحسين دخل البحر وتمكين المنتوج الوطني من اكتساب سمعة جيده بالأسواق الخارجية ويفتح الآفاق لتحسين القدرة التنافسية للقطاع ككل.

ولا شك فإنّ الاتحاد يولي أهمية كبرى للتصدير ويعتبره قاطرة وركيزة أساسية وهامة لتنمية وتطوير القطاع، من خلال الدراسات والورشات والتظاهرات الدولية وأهمها الصالون الدولي للفلاحة والآلات الفلاحية والصيد البحري، بالإضافة إلى ترشيد وتوعية البحارة حول أهمية الجودة في كسب رهان التصدير وأهمية التصدير في حد ذاته كمحرك للاقتصاد في تنمية قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية.

هل هناك تجارب ناجحة للتنظم المهني في شكل شركات تعاونية أو مجامع تنمية أو أي هيكلة أخرى وكيف يمكن أن نحسن من هيكلة وتنظيم هذا القطاع ؟

التنظيم المهني لتحقيق أهداف مختلف المنظومات وتقديم الخدمات اللازمة، يكتسي أهمية كبرى والاتحاد يولي هذا الموضوع العناية التي تستحق رغم أن عملية التنظيم تشهد صعوبات وعزوف البحارة ربما لأسباب تاريخية يطول شرحها، لكن ومع هذا هناك تجارب ناجحة لشركات تعاونية ومجامع تنمية مثل الشركة التعاونية لخدمات الصيد البحري بمدنين والتي تعرف «بالمصرف» ومجمع التنمية للصيد البحري بغنوش والشركة التعاونية الإخلاص بصفاقس وغيرها من التجارب القديمة والجديدة مثل الشركة التعاونية المركزية للتن الأحمر التي تعتبر شركة فتية وواعدة رغم ما تلاقيه من صعوبات.

ومن دور هذه الهياكل المهنية مزيد تأطير البحارة وتحسين مردوديتهم وقدرتهم التنافسية من خلال التكتل والتحكم في الإنتاج والمداخيل ووضع إستراتيجية تصرف جماعيه ويقترح مزيد دعم وتشجيع هذه الشركات الحواجز المالية والجبائية وتبسيط إجراءات الحصول عليها والتعريف بها.

كلمة الختام

نؤكد دائما أن قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية هو قطاع هام واستراتيجي على المستوى الاقتصادي والاجتماعي من حيث قيمة الإنتاج التي بلغت نحو1500 مليون دينار وتوفير موارد العملة الصعبة بما قيمته نحو 750 مليون دينار وتوفير نحو 120 ألف موطن شغل مباشر وغير مباشر.

> ولضمان ديمومته لابد من المحافظة على الثروة السمكية وتطوير البنية التحتية وإعطاء هذه العناصر الأهمية اللازمة من حيث إحكام التنظيم وإحكام المراقبة. كما يتوجب مزيد العناية بالبحار وتشجيعه بالنظر لمشقة المهنة وتيسير كافة الإجراءات الإدارية عليه إلى جانب العمل على الحد من غلاء مستلزمات الصيد والاهتمام بالجوانب الاجتماعية من خلال معالجة ملف التغطية الاجتماعية والعناية بالسلامة والصحة المهنية.

حاوره السيد الحبيب المثلوثي

تونس : اختتام فعاليات السنة الدولية لمصايد الأسماك و تربية الأحياء المائية الحرفية في شمال أفريقيا

تحت شعار : «نحو استدامة الإجراءات العالمية للسنة الدولية » «YAFA2022» ،احتضنت تونس وعلى مدى ثلاث أيام من 12 الى14 دسيمبر، فعاليات اختتام السنة الدولية لمصايد الأسماك و تربية الأحياء المائية الحرفية في شمال أفريقيا، المنظمة من طرف المنظمة الدولية للأغذية و الزراعةFAO، و اللجنة العامة لمصايد المتوسطي، و بدعم من منظمة اتحاد المغرب العربي ومنصة شمال أفريقيا الجديدة للصيد التقليدي. هذا وقد شارك في الفعاليات ممثلو منظمات إقليمية في الصيد البحري وتربية الأحياء المائية بحوض البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود وشمال أفريقيا ، وممثلو المنصة المغاربية في الصيد التقليدي (ليبيا، تونس، الجزائر والمغرب وموريتانيا) إضافة الى الوفد المصري. ومن أهداف الورشة دعم العملية التشاركية بين دول شمال إفريقيا في القطاع الفرعي للصيد الحرفي، من خلال توسيع المنصة المغاربية من الصيد الحرفي إلى مصر ، وبالتالي تصبح منصة شمال افريقيا.

وللتذكير فقد أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2022 السنة الدولية للمصايد الحرفية وتربية الأحياء المائية، بقيادة منظمة الأغذية والزراعة، حيث تجمع بين العديد من الشركاء حول العالم، بهدف زيادة الوعي بالدور الذي يلعبه الصيد الحرفي وتربية الأحياء المائية، لتمكين أصحاب المصلحة، وإقامة شراكات جديدة وتعزيز الشراكات القائمة.

إنجازات "السنة الدولية للمصايد الحرفية وتربية الأحياء المائية 2022"

شهدت السنة الدولية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية الحرفية في شمال أفريقيا، برمجة لقاءات وورشات حول الصيد التقليدي بالدول المغاربية ومصر، كما تم تنظيم زيارات ميدانية لعدد من المناطق للإطلاع على طرق الاستغلال وتدبير الصيد البحري بتونس.

كما شهدت تجديد مكتب مسير المنصة المغاربية في الصيد التقليدي وتوسيعها لتشمل مصر وتعديل اسمها الى "منصة شمال افريقيا في الصيد التقليدي".

وتهدف الفعاليات إلى تسليط الضوء على أهمية الصيد التقليدي/الحرفي وتربية الأحياء المائية وإسهامه في الأمن الغذائي وتوليد فرص الشغل، والتنمية المستدامة، كما سعى القائمون على هذه المبادرة الى تعزيز الحوار بين مختلف الفاعلين من أجل بلورة سياسات قطاعية محلية ووطنية وإقليمة ودولية بمقاربة تشاركية.

> أهمية كبرى للصيد الحرفي في منطقة المغرب العربي، ليس فقط اقتصاديا ولكن ايضا ثقافيا واجتماعيا، حيث يوظف حوالي **150000** شخص، من النساء والرجال، كما يواصل الحفاظ على تقاليد الأجداد الخاصة بالمجتمعات الساحلية على قيد الحياة.

حسب فيليب انكرس لقد تميز عام 2022 بجهود غير عادية من شأنها أن تؤدي إلى نتائج دائمة وفي هذا الصدد، نامل في تمديد إجراءات ومبادرات التنمية الى ما بعد هذه السنة الدولية، تحت الشعار "نحو استدامة خطة العمل العالمية AIPAA بدعم من منصة مصايد الأسماك الحرفية الجديدة في شمال إفريقيا".

السياحة البحرية المستدامة في تونس

في البداية سنحاول إعطاء مفهوم للسياحة البحرية أو ما يعرف بـ Pescatourisme والأنشطة المرتبطة بها، هذا المفهوم لن يكون شاملا أو نهائيا، وإنما هو فقط للتوضيح حتى تكون الخطوط العريضة واضحة. يعرّف الصندوق العالمي للطبيعة السياحة البحرية بأنها «نشاط ترفيهي يقدم للسائحين فرصة اكتشاف مهنة الصيد التقليدية من خلال التواجد على متن قارب صيد مع المهنيين». يسمح للصياد بأخذ السائحين على قاربه، بشكل عام لبضع ساعات، للتعويض عن انخفاض دخله نتيجة تقلص الموارد السمكية. الفكرة هي تثمين مجهود الصياد بنشاط ثاني في نفس الوقت يمكنه من دخل إضافي وبالتالي تحسين وضعه المادي من ناحية وتخفيف الضغط على الموارد السمكية من ناحية أخرى. وتجدر الإشارة هنا إلى خمسة محاور مهمة الأول يتعلق بالسياحة في حد ذاتها كنشاط حساس يتأثر بشكل كبير بالتقلبات والاضطرابات التي يشهده العالم، سواء كانت اقتصادية أو صحية وحتى الحروب. والثاني يتعلق بالنقل والصيد البحري وخاصة الصيد التقليدي كنشاط حساس يتأثر بدوره بتقلب المناخ ودرجة استغلال الموارد السمكية وطرق إدارة المصائد وتنظم وتهيكل البحارة. والمحور الثالث يتعلق بالاستدامة بأبعادها الثلاث الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وصعوبة إيجاد توازن بين الابعاد الثلاثة. المحور الرابع قد لا يتعلّق بالجوانب التقنية المرتبطة بالمهنة لكنه على قدر من الأهمية وهو الجانب الأمني واستفحال ظاهرة الهجرة السرية وما لهذا المحور من انعكاس سلبي على تطوير السياحية البحرية المستدامة. وأما المحور الخامس فيتعلق بالقوانين المنظمة لهذا النشاط (ضبط الشروط والخصائص الفنية وكذلك التمويل والتشجيعات).

المحاور الثلاث الأولى تجعل من نشاط «السياحة البحرية المستدامة» أمرا معقدا من حيث ملائمة القوانين والممارسة الميدانية للنشاط المهني والمتابعة والمراقبة علاوة على النتائج والاهداف المنتظرة بالإضافة إلى المحور الرابع الذي سبق وأشرنا إليه.

وأما بالنسبة للمحور الخامس فإن غياب إطار قانوني في تونس ينظم السياحة البحرية يمثل عائقا حقيقيا أمام تنمية وتطوير هذا النشاط، بعكس البلدان المجاورة كإيطاليا والجزائر التي وضعت أطرا قانونية لهذا النشاط وربما من الأجدر دراسة هذه التجارب التشريعية ونتائجها الميدانية للاستفادة منها.

وحتى القانون عدد 80 لسنة 1990 المؤرخ في 7 أوت 1990 المتعلق بتحوير التشريع الخاص بالنقل البحري للأشخاص مقابل أجر بين الموانئ والمواقع الساحلية، لا يتطرق إلى السياحة البحرية باستعمال مراكب الصيد الساحلي خاصة. وربما يتطلب الأمر إعداد خصائص فنية تراعي خصوصية مراكب الصيد من ناحية وتوفير السلامة للسياح من ناحية أخرى وذلك للدفع نحو مزيد تأطير وتنظيم وتطوير نشاط السياحة البحرية في علاقة بالصيد التقليدي وفق مقاربة تشاركية.

> وفي الختام ننوه بالمجهود الذي تقوم به الجمعية التونسية لتنمية الصيد التقليدي من مجهودات للتعريف بهذا النشاط وتطويره في إطار أنشطتها واتفاقيات العمل التي أبرمتها في إطار مشاريع التعاون الدولي.

المحافظة على تواجد البلاد التونسية ضمن قائمة البلدان المسموح لها تصدير الرخويات الحية ذات الصدفتين نحو أسواق الإتحاد الأوروبي

EUROPEAN COMMISSION
DIRECTORATE-GENERAL FOR HEALTH AND FOOD SAFETY

Grange
SANTE.F2.JI/ams

Subject: Audit of Tunisia from 30 March to 8 April 2022 in order to evaluate the control systems in place governing the production of live bivalve molluscs intended for export to the European Union

Ref.: DG(SANTE) 2022-7516

أعلنت الإدارة العامة للمصالح البيطرية خلال شهر ديسمبر من سنة 2022 عن النتيجة النهائية لمهمة التفقد الأوروبية (DGSANTE 2022-7516) المتعلقة بتقييم البرامج الصحية المضبوطة من قبل المصالح البيطرية التونسية على الرخويات الحية ذات الصدفتين المصدرة نحو أسواق الإتحاد الأوروبي والتي أفضت إلى مصادقة المصالح الرقابية بالمفوضية الأوروبية على الإصلاحات المقترحة من قبل السلطة المختصة الصحية التونسية الراجعة بالنظر للوزارة المكلفة بالفلاحة والتي تم بمقتضاها المحافظة على ترسيم بلادنا ضمن قائمة البلدان المسموح لها تصدير الرخويات الحية ذات الصدفتين نحو أسواق الإتحاد الأوروبي .

من اجل تعافي المخزون وتجدده: تعليق نشاط صيد القفالة للموسم الثالث على التوالي

تم تعليق نشاط صيد القفالة للموسم الثالث على التوالي طبقا لقرار السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري المؤرخ في 15 نوفمبر 2022 الذي يقضي بتعليق نشاط صيد القفالة لموسم 2023/2022 وذلك استنادا للتوصيات المنبثقة من اجتماع اللجنة الاستشارية لتنظيم تعاطي الصيد البحري، بناء على نتائج دراسة المخزون التى أثبتت أن المخزون غير كافي لاستئناف نشاط صيد القفالة بالمناطق التقليدية المصنفة صحيا. ويهدف تعليق موسم صيد القفالة الى تعافي المخزون وتجدده واعطاء حيز زمني اكبر ليتكاثر.

وتعتبر القفالة منتوج بحري من فصيلة القوقعيات ذات الصدفتين وتعرف لدى البحارة والمستهلك التونسي باسم « الكلوفيس ». تعيش القفالة في مناطق المد والجزر حيث يكون القاع البحري رمليا طينيا وتتكاثر خلال فترتين في السنة الواحدة، الأولى من ماي الى جوان والثانية من سبتمبر الى نوفمبر وهي تتواجد في مناطق مختلفة بالشمال والجنوب وبكميات أكبر على الشريط الساحلي لولايات صفاقس وقابس ومدنين ويعتبر صيدها من الانشطة البحرية الهامة اقتصاديا واجتماعيا.

يتم جمع القفالة خلال موسم يضبطه قرار وزير الفلاحة المؤرخ في 20 سبتمبر 1994 و يتم انطلاقه و غلقه بمقرر صادر عن السيد وزير الفلاحة و الموارد المائية ويكون ذلك بالمناطق الساحلية المرخص فيها من طرف السلطة المختصة دون سواها.

كما يخضع جمع القفالة لعدة شروط من الواجب تتبعها لحماية هذه الثروة إذ يمنع استعمال معدات تضر بالقفالة عند الجمع ،وضع القفالة في أوعية نظيفة تسمح بتسرب الماء (مثال قفة من القصب أوالحلفة ....)، يستحسن تجميع القفالة في أماكن محمية و على أرضية صلبة و نظيفة ، مراعاة نقل القفالة في وسائل تحفظ سلامة المنتوج من العوامل الخارجية وخاصة حرارة الشمس. وتتم عملية ترويج القفالة بعد تنقيتها بالمحطات المرخص لها وذلك إثر إخضاعها لمراقبة المصالح البيطرية التي تتولى التثبت من جودتها وبالتالي إمضاء لصيقة النقاوة البيضاء الدالة على سلامتها.

ومن اهم الاشكاليات التى تواجهها منظومة القفالة : الصيد المكثف على طول السواحل مما تسبب في استنزاف هذه الثروة البحرية من خلال جمع منتوجات لا تستجيب للأحجام القانونية لقاعدة التكاثر البيولوجية (على الاقل بحجم 3.5 صم) بالإضافة الى انتشار المسالك العشوائية لبيع المنتوجات دون مراقبة والذي يمثل مخاطر مزدوجة على صحة المستهلك من ناحية وعلى الثروة البحرية من ناحية ثانية.

انطلاق موسم صيد الأخطبوط بكافة سواحل تونس

جاءت إشارة انطلاق موسم صيد الإخطبوط لسنة 2023/2022 طبقا لقرار السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري المؤرخ في الخامس عشر من شهر نوفمبر لسنة 2022 لينطلق الموسم بداية من 16 نوفمبر 2022 الى غاية 15 ماي 2023.

وتعتبر منظومة القرنيط من أهم المنظومات التي تؤمن مورد رزق للعديد من المهنيين والتي توفر مردودا اقتصاديا هاما من شأنه ان ينهض بقطاع الصيد البحري وقد تم خلال سنة 2022 تصدير ما يقارب 10 الاف طن بقيمة جملية ناهزت 32 مليون دينار وبذلك شهد تصدير القرنيط تراجع من حيث القيمة بنسبة 0.4 بالمائة مقارنة بسنة 2021

وينظم موسم صيد القرنيط قرار وزير الفلاحة المؤرخ يوم 20 سبتمبر 1994 والمتعلق بتنظيم نشاط الصيد البحري والذي حدد فترة موسم صيد الاخطبوط من 15 اكتوبر الى15 ماي على انه يمكن التأخير في انطلاق الموسم الى اجل لا يتجاوز شهرا (اي 15 نوفمبر) على اقصى تقدير بحسب المعطيات البحثية المتعلقة بحالة المخزون. غير ان هذه المنظومة تواجه عديد الإشكاليات تتمثل ابرزها في توسع رقعة الصيد العشوائي خارج الموسم وعدم مراعاة الأحجام القانونية المسموح بها في اطار القانون الذي ينص على وجوب ان يصل الوزن الى كيلو غرام كحدّ أدنى هذا إضافة الي مشاكل الترويج وتعمد بعض المصانع وضع القرنيط في المياه لترفيع الأوزان.

مجامع التنمية في قطاع الفلاحة والصيد البحري «دعامة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني»

• أهداف متعددة من شانها النهوض بالقطاع :

حسب القانون عدد 43 لسنة 1999 المؤرخ في 10 ماي 1999 والمتعلق بمجامع التنمية في قطاع الفلاحة والصيد البحري، فانه يمكن إحداث مجامع تنمية في قطاع الفلاحة والصيد البحري الغاية منها تأمين حاجيات المالكين والمستغلين الفلاحيين والصيادين البحريين من وسائل الإنتاج ومن الخدمات المرتبطة بجميع مراحل الإنتاج والتحويل والتصنيع والاتجار وإرشادهم إلى أنجع السبل المؤدية الى تثمين مجهوداتهم وانجاز الأشغال المرتبطة بهذا القطاع.

تُحْدَثُ مجامع التنمية في قطاع الفلاحة والصيد البحري بطلب أغلبية المالكين والمستغلين الفلاحيين والصيادين البحريين المعنيين. ويتم الإحداث بقرار من والي الجهة.

وتتمتع مجامع التنمية في القطاع الفلاحي والصيد البحري بالشخصية المدنية. وهي مؤهلة للتقاضي ويمكنها شراء وبيع ومعاوضة ورهن كل الأموال التي على ملكها بشرط أن تندرج هذه العمليات في إطار انجازها لمهامها.

تتولى هته المجامع انجاز المهام التي تستجيب لحاجيات منخرطيها ومتطلبات النهوض بقطاع الفلاحة والصيد البحري والخدمات المتصلة به. وتتمثل هذه المهام على وجه الخصوص في :

- حماية الموارد الطبيعية وترشيد استعمالها.
- إنجاز الأشغال الفلاحية وتولي خدمات الصيد البحري.
- تجهيز مناطق تدخلها بما تحتاجه من تجهيزات ريفية.
- العناية بالغراسات والمزروعات ومداواتها وحراستها.
- مساعدة الهياكل المعنية على تطهير الأوضاع الزراعية.
- تطوير انتاجية المستغلات الفلاحية.

- تطوير نظم الرعي وأساليب تربية الماشية.
- تأطير منخرطيها وإرشادهم الى أنجع التقنيات في الزراعة والصيد البحري.
- مساعدة منخرطيها على تثمين منتوجاتهم في الأسواق الداخلية والخارجية.
- ربط صلات تعاون وتبادل للخبرات في مجال الفلاحة والصيد البحري مع الهياكل الفلاحية الأخرى في الداخل والخارج. وبصفة عامة القيام بكل مهمة من شأنها دعم المصالح المشتركة لمنخرطيها.

يتم تنظيم مجامع التنمية في قطاع الفلاحة والصيد البحري وتسييرها وطرق متابعتها ومراقبتها طبق نظام أساسي يكون مطابقا لنظام أساسي نموذجي يضبط بأمر باقتراح من الوزير المكلف بالفلاحة.

مجمع التنمية للصيد البحري بغنوش

حسب ما أفادنا به السيد الساسي علية، رئيس مجمع التنمية بغنوش منذ 2009، بحار وربان صيد بحري تولى العديد من المهام في مسيرته المهنية، تم تأسيس مجمع التنمية للصيد البحري بغنوش في 26 ديسمبر 2009 وقد بلغ عدد المنخرطين بالمجمع 600 منخرط من بحارة صيد تقليدي خلال سنة 2022.

يتكون مجلس الإدارة من 7 أعضاء (من بينهم رئيس أمين مال، نائب رئيس و اعضاء) يتم انتخابهم كل ثلاث سنوات.

وقد أكد أن الهدف الرئيسي من بعث مجمع التنمية للصيد البحري بغنوش هو تحقيق التنمية الجهوية في جهة غنوش، بما انّ قطاع الصيد البحري يمثل تقريبا النشاط الاقتصادي الرئيسي بالمنطقة ويشغّل ربع سكان المدينة، وتتمثل أهم أهدافه في:

- المساهمة في انجاز عدّة مشاريع تنموية لفائدة عدد من صغار البحارة بمنطقة غنوش.
- تأطير بحارة الصيد الساحلي التقليدي بغنوش المنتشرين على شريط الساحل الممتد من الميناء التجاري إلى حدود شط العاكريت.
- دعم صغار البحار من الناحية المادية والمعنوية في إطار مشاريع مع منظمات وجمعيات وطنية وعالمية.
- المساهمة في المحافظة على الموارد السمكية من خلال القيام بمشاريع تنموية مثل الأرصفة الاصطناعية وكذلك خلق منطقة تكاثر الشوابي باستعمال عرجون النخل إلى جانب الانطلاق في المشروع النموذجي لانشاء منطقة عدم صيد مخصصة لبحارة الصيد الساحلي التقليدي بدعم من الصندوق العالمي للطبيعة..
- العمل على تعزيز قدرات ودور نساء البحارة في قطاع الصيد البحري وذلك من خلال تنظيم دورات تكوينية في عديد المجالات.

ومن أهم الأنشطة التي قام بها المجمع خلال السنوات الأخيرة يمكن أن نذكر:

- إمضاء اتفاقية شراكة مع شركة قابس البحرية لدعم البحارة بمعدات صيد السلطعون الدرايين.
- العمل مع مشروع نامو كانترا nemo kantara والحصول على منح في شكل مشاريع لصغار البحارة (في حدود 120 ألف دينار) وذلك قصد دعم القدرات الاجتماعية والاقتصادية لهذه الفئة الضعيفة وكذلك إنشاء مصنع ثلج لمجمع الصيد البحري وذلك للحفاظ على جودة المنتوج واقتناء شاحنة ذات عازل مبرد.
- في إطار مشروع «ادمير» للحد من تدهور المحيط والموارد بولاية قابس الممول من طرف الاتحاد الأوروبي (قيمة التمويل 200 الف دينار) تم بناء مقر لمجمع التنمية للصيد البحري بغنوش في سنة 2018 وتجهيز وحدة نموذجية لتثمين السلطعون. كما تم تنظيم دورات تكوينية في تقنيات رتق وتركيب الشباك وتثمين السلطعون الأزرق لفائدة مجموعة من نساء وبنات البحارة المنخرطين بالمجمع(30 منتفع لكل دورة) بهدف تنمية القدرات التقنية والمادية للمشاركات.
- في إطار مشروع الواحة المائية تم إغراق عدد 110 أرصفة اصطناعية قصد حماية الساحل من الصيد العشوائي.
- في إطار مشروع COGEPECT : «التصرف التشاركي للثروات السمكية في خليج قابس» (2014-2016) تم القيام بالعديد من الأنشطة كإغراق 49 رصيف اصطناعي، إنشاء اللجنة المحلية للتصرف التشاركي للثروات السمكية بغنوش وتنظيم يوم العرجون الذي تم خلاله إغراق عرجون النخل بمساعدة البحارة قصد خلق منطقة لتكاثر الشوابي بالاشتراك مع المعهد الوطني لعلوم وتكنولوجيا البحار وقد أفرزت هذه التجربة نتائج جيدة.
- المشاركة في الاحتفال باليوم العالمي للصيد البحري التقليدي من كل سنة بحضور عدة شخصيات وأطراف معروفة وطنية وجهوية.
- القيام بدورات تكوينية في تثمين المنتوجات البحرية وحصص تذوق مع الصندوق العالمي الطبيعة وبمشاركة المجمع المهني لمنتوجات الصيد البحري.

وتتمثل أهم الإشكاليات التي تواجه مجمع التنمية للصيد البحري بغنوش في :

- ضعف الموارد المالية والتي تتأتى من انخراطات البحارة إضافة إلى أن قانون المجامع لا يهدف إلى الربحية.
- غياب ميناء صيد بحري بالجهة وهو ما جعل تنفيذ البرامج والأنشطة يتطلب إمكانيات بشرية ومادية كبيرة لتغطية كل المنخرطين.

مولود جديد يضاف إلى مجامع الصيد البحري ببلادنا: تأسيس مجمع التنمية للصيد البحري بتاكلسة

كللت المجهودات المبذولة في اطار مشروع المرصد البحري والساحلي بتاكلسة TCP04، بتأسيس مجمع تنمية للصيد البحري بتاكلسة وذلك على إثر انعقاد الجلسة العامة التأسيسية يوم الأربعاء 25 جانفي 2023 بمعتمدية تاكلسة تحت اشراف السيد المعتمد والسادة مسؤولي المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بنابل ممثلة في دائرة الصيد البحري ودائرة التمويل والتشجيعات. هذا وقد واكب التأسيس ممثل عن المجمع المهني المشترك لمنتوجات الصيد البحري وضيوف من المجتمع المدني.ويمثل المجمع مولود جديد يضاف الى مجامع الصيد البحري ببلادنا، ولذلك لا بد من العناية به وتأطيره حتى يكتسب القدرة والكفاءة على التسيير الإداري والمالي وإدارة مختلف المنظومات مجال تدخله وتقديم الخدمات الجيدة لمنخرطيه. وفي هذا الصدد نظم المجمع المهني المشترك لمنتوجات الصيد البحري زيارة تبادل تجارب وخبرات لأعضاء مجلس إدارة المجمع الجديد مع مجامع غنوش وجربة خلال الفترة الممتدة من 06 الى 08 فيفري 2023 وذلك للاطلاع على تجاربهم في مجال التصرف الإداري والمالي وبرامج التدخل والعلاقة مع المتدخلين في القطاع.

الامتيازات الجبائية والماليّة الموجّهة لقطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائيّة : يوم إعلامي بقابس لفائدة المهنة

في إطار تلبية المجمع المهني المشترك لمنتوجات الصيد البحري حاجة المهنة إلى الإلمام بالأطر القانونية المنظمة للامتيازات والحوافز المالية والجبائية الممنوحة لفائدة قطاع الصيد البحري وتربية الاحياء المائية وشروط واجراءات الانتفاع بها، وذلك في اتجاه تحسين الإنتاجية والترفيع في القيمة المضافة والقدرة التنافسية،تم تنظيم يوم إعلامي في الغرض يوم الأربعاء 30 نوفمبر 2022 بمركز التكوين المهني للصيد البحري بقابس وذلك بحضور ممثلين عن كل من المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بالجهة (دائرة الصيد البحري وتربية الأسماك ودائرة التمويل والتشجيعات والهياكل المهنيّة) والمصالح الجهوية لوكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية بقابس ووزارة المالية والإتحاد الجهوي للفلاحة والصيد البحري ومجامع تنمية الصيد البحري وبحضور البحارة وبعض المزودين وممثلي فرع النقابة التونسية للفلاحين بقابس.

ويندرج هذا اليوم الإعلامي في إطار تيسير وصول المعلومة إلى مهنيي قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائيّة وتبسيطها وتحسيسهم وتوعيتهم على الامتيازات الجبائية والماليّة المسندة لفائدتهم وشرح الشروط المستوفاة والإجراءات المستوجبة للتمتع بهذه الامتيازات والوقوف على الصعوبات المعترضة في الغرض. ويعتبر موضوع اليوم الإعلامي أحد أهم مشاغل المهنيين في ظل الصعوبات والإشكاليات المسجلة.

وقد تم خلال هذا اليوم الإعلامي تقديم لمحة عن أهم الامتيازات المالية والجبائية التي يحظى بها القطاع والإجراءات المعتمدة للتمتع بها:

حيث صرح ممثل وزارة المالية، أن قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية يحظى بنظام جبائي تفاضلي من خلال إعفاء العديد من المعدّات والتجهيزات المستعملة في القطاع من الأداء على القيمة المضافة والمعاليم الديوانية عند التوريد والاقتناء محليا، وأن الانتفاع بهذه الامتيازات يخضع لإجراءات وشروط تضبطها التشريعات.كما أن الشركات الجديدة تنتفع بالإعفاء من الضريبة لمدة 4 سنوات منذ الدخول في النشاط الفعلي.إضافة إلى ذلك يتمتع القطاع بامتيازات مالية تشجع على الاستثمار في هذا المجال حسب ما صرحت به ممثلة وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية.

وفي تدخلهم أثار المهنيون تشكياتهم إزاء الصعوبات والتعقيدات الإدارية التي يواجهونها للتمتع بهذه الامتيازات. لذلك طالبوا بتبسيط الإجراءات وأجمعوا على أهمية الاكتفاء بأحد الوثائق المهنية للبحار للحصول على شهادة الإعفاء مع بعث شباك موحد بكل جهة واعتماد تأشيرة دائرة الصيد البحري. كما تم اقتراح إسناد إعفاء سنوي من الضريبة لتخفيف الإجراءات.

كما عبروا عن تذمرهم بخصوص عدم صرف منح الاستثمار بسبب عدم توفر السيولة. هذا إلى جانب إشكاليات التمويل لصغار البحارة، وفي هذا الإطار تم تقديم الامتيازات التي تقدمها مؤسسات التمويل الصغرى مثل أندا تمويل للنهوض بقطاع الصيد البحري.

وقد لاقى اليوم الإعلامي استحسان المهنة حيث تم من خلاله تقديم إجابات لعديد التساؤلات وتبيان أهم النقاط غير الواضحة.

نحو مواصلة عمل المجمع مع البرنامج السويسري لتطوير الواردات إلى السوق السويسرية

تقديم البرنامج

يهدف البرنامج السويسري لتطوير الواردات إلى السوق السويسرية SIPPO إلى دعم الهياكل العمومية المعنية بتطوير الصادرات وذلك عبر تطوير قدراتها وكفاءتها في مجال الخدمات المسداة لفائدة المؤسّسات المصدرة.

و من بين هذه الخدمات

- المساعدة على ربط العلاقات التجارية
- تطوير طرق متابعة وتحليل الأسواق العالمية
- التشبيك الموجّه بين الهياكل المعنية بتطوير التصدير على المستوى الوطني

و قد تمّ إنشاء هذا البرنامج من طرف كتابة الدولة السويسرية للإقتصاد (SECO) و تم تكليف منظّمة SWISSCONTACT للإشراف على إنجاز أنشطته في مختلف دول العالم المعنية بالبرنامج والبالغ عددها 11 بلدا من بينها تونس.

أهداف التعاون مع المجمع

يهدف هذا التعاون إلى تحسين الخدمات المسداة من طرف المجمع لفائدة المؤسّسات المصدّرة وذلك عبر :

- تطوير الأنشطة الخاصة بالولوج إلى الأسواق العالمية مثل المشاركة في المعارض الدولية والمهمات التجارية.....
- تطوير قدرات وكفاءة الإطارات المكلّفة بالنهوض بالتصدير،
- المساعدة على رقمنة الخدمات والعمل على ديمومتها،
- تطوير التعاون مع مختلف الهياكل المعنية بتطوير الصادرات على المستوى الوطني

برنامج ثري للمرحلة الأولى للتعاون

من خلال تقييم المرحلة الأولى الممتدة بين 2018 و 2021 يمكن إعتبار النتائج مرضية حيث تميّزت بإنجاز عديد الأنشطة في المجالات التالية :

- **تطوير اليقظة والذكاء الاقتصادي وتحليل الأسواق** و ذلك من خلال تنظيم دورات تكوينية لممثّلين عن المجمع حول كيفية إعداد الدراسات المتعلّقة بدراسة الأسواق العالمية (Market Profile / Country profile)،

كما تم أيضا تنظيم دورة تكوينية حول النظم المعلوماتية التابعة لمنظمة الزراعة والأغذية العالمية،

- **رقمنة وتحديث طرق متابعة الأنشطة الخاصة بالتظاهرات الدولية على غرار المشاركة في المعارض والصالونات**

شارك المجمع في دورة تكوينية حول كيفية إنجاز تطبيقة تصرّف في الحرفاء (CRM)التي تهدف لمتابعة المشاركات في التظاهرات الدولية وإضافة كل المعطيات الخاصة بالحرفاء الدوليين ببنك المعطيات التابع للمنصّة، ثم قام بإنجاز هذه المنصة التي ستدخل حيز التنفيذ خلال سنة 2023.

- **المساعدة الفنية خلال المشاركة في التظاهرات والصالونات الدولية**

ساهم البرنامج في هذا الإطار بشكل فعّال في تطوير مشاركات المجمع في المعارض والصالونات الدولية، وتنويع الخدمات المقدّمة إلى المصدرين العارضين والزائرين لجناح المجمع وتحقيق الاستفادة الكاملة من المشاركات عبر الإطلاع على تجارب المؤسسات والدول المشاركة في الصالونات.

• تنظيم لقاءات عمل MATCHMAKING لفائدة المشرفين على الأجنحة التونسية على غرار : لقاءات مع السلط المختصة في قطاع الصيد

البحري في دولة أندونيسيا في إطار تقوية العلاقات والتشبيك والتعرّف على التجارب المقارنة في قطاع الصيد البحري، ولقاءات مع مختصين في إرساء شهادات الجودة العالمية (مثل شهادة ASC وشهادة IRELAND GREEN).

• تنظيم لقاءات B TO B لفائدة المصدّرين التونسيين العارضين أو الزائرين بالأجنحة التونسية وذلك بغاية مساعدتهم على إثراء مشاركتهم في الصالونات الدولية ومزيد التعرّف على حرفاء جدد لمنتجاتهم بالأسواق التقليدية و الجديدة على حدّ السواء،

دعم القدرات وتطوير كفاءات إطارات المجمع خاصّة في مجالات التسويق والجودة وديمومة الموارد البحرية وتقنيات التواصل، وتتمثّل أهم الدورات التكوينية التي تمّ تنظيمها لفائدة إطارات المجمع وكل الإطارات التابعة لهياكل المساندة الأخرى في ما يلي :

• دورة تكوينية حول شهادة الجودة ASC الخاصة بالإستدامة في قطاع تربية الأحياء المائية (القاروص والوراطة تحديدا)،

• سلسلة من الدورات التكوينية حول تقنيات التواصل وكيفية تقديم والتعريف بالمنتوج التونسي وإبراز قيمته وجودته العالية مقارنة بالمنتجات المنافسة (Proposition de valeur unique)،

• دورة تكوينية حول مراحل تنظيم تظاهرة دولية على غرار المشاركة في الصالونات الدولية وتنظيم زيارات لمشترين دوليين وتنظيم زيارات لمصدرين بالأسواق العالمية...

• دورة تكوينية حول كيفية تقييم المشاركات في الصالونات الدولية وطرق قياس مؤشّرات المشاركات (MRM)،

دعم التشبيك والتواصل بين الهياكل المساندة الشريكة لبرنامجSIPPO في تونس

فترة جديدة للتعاون

سيواصل المجمع خلال الفترة القادمة 2022-2025 في نشاطه مع البرنامج السويسري لتطوير الواردات إلى السوق السويسرية و ذلك عبر مواصلة تحقيق الأهداف العامة للبرنامج مع التركيز على نقطتين هامتين و هما تعزيز التجارة المستدامة والمسؤولة اجتماعياً والصديقة للبيئة والتركيز على الرقمنة في الخدمات المتعلقة بالتصدير في قطاع الصيد البحري.

اجتماع مجلس إدارة المجمع المهني المشترك لمنتوجات الصيد البحري ع5دد لسنة 2022 : طرح لأهم الإشكاليات التي يواجهها القطاع

انعقد يوم الأربعاء 21 ديسمبر 2022 على السّاعة التاسعة صباحا الاجتماع الخامس لسنة 2022 لمجلس إدارة المجمع المهني المشترك لمنتوجات الصيد البحري وذلك برئاسة السيد محمد العابد طراد رئيس مجلس الإدارة وممثل عن الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية و بحضور عدد من أعضائه ومن إطارات المجمع.

وقد تطرق المجلس اضافة إلى النقاط القارة إلى جملة من المواضيع كما يلي :

ملف التصدير : حيث تم التذكير بمخرجات الدراسة التي قام بها المجمع المهني المشترك لتنمية صادرات منتوجات الصيد البحري، كما تمت الإشارة إلى أنه سيتم عقد ورشات جهوية بناء على نتائج هذه الدراسة، تتوج بندوة وطنية لرسم خطة وطنية لتنمية صادرات منتجات الصيد البحري وتربية الأحياء المائية وذلك بهدف عرضها على سلطة القرار لتجسيدها بما يخدم القطاع بصفة خاصة والاقتصاد الوطني بصفة عامة.

ملف الصناديق البلاستيكية : تم التذكير بمراحل معالجة هذا الملف وأهميته الكبرى في حلقات سلاسل القيمة وتمت الإشارة أنه تم تعديل نص القرار المشترك المتعلق بصنع الصناديق البلاستيكية وإرساله إلى وزارة الصناعة والمناجم والطاقة عن طريق سلطة الاشراف.

هذا وسيتم عقد جلسة لمجلس الإدارة خاصة بملف التصدير في قادم الأيام.

المجمع المهني المشترك لمنتوجات الصيد البحري: برنامج عمل ثري لسنة 2023 لمزيد النهوض بالقطاع

سعى المجمع خلال السنوات الأخيرة إلى إعداد خطط عمل تهدف إلى تطوير أدائه وفاعليته من ناحية وتطوير وتنمية المنظومات الإنتاجية والصناعية من ناحية أخرى. وفي هذا الصدد تم القيام بدراسات لإعداد تشخيص تشاركي وصياغة محاور إستراتيجية وبرامج عمل تأخذ بعين الاعتبار المهام الرئيسية للمجمع والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لمختلف المنظومات وتطلعات وانتظارات الأطراف المعنية من مهنة وإدارة. وتمحورت هذه الدراسات على المواضيع التالية :

-تقييم تدخلات المجمع ورسم مخطط عمل استراتجي 2018-2027،

-دراسة سوق منتجات تربية أسماك المياه المالحة القاروص والوراطة،

-دراسة توقع السلطعون الأزرق بالأسواق العالمية،

-دراسة إعداد مخطط تصديري لمنتوجات الصيد البحري في أفق 2025.

-دراسة سلاسل القيمة لـ 4 منظومات إنتاجية: القرنيط والحبار والقمبري والسردينة.

وقد مكنت هذه الدراسات من بلورة رؤية إستراتيجية وضبط أولويات وأهداف للفترة القادمة يمكن تلخيصها في المحاور التالية:

1-المحور 1: النهوض بالجودة وتحسين الترويج والتسويق.

2-المحور 2 : تنظيم المهنة وربط الحلقات.

تتمثل الأهداف الإستراتيجية لبرنامج العمل والأنشطة المبرمجة حسب مجالات التدخل لسنة 2023 كما يلي :

*** الهدف 1. النهوض بالجودة والترويج داخليا وخارجي**

تعديل السوق : يهدف هذا النشاط إلى: تركيز آليات ناجعة لتعديل السوق والترويج الداخلي وضمان استقرار القطاع. وتتمثل أهم التدخلات في :

تحمّل كلفة تجميد و خزن السردينة : بهدف تيسير ترويج إنتاج السمك الأزرق نحو مصانع التحويل وضمان سعر أدنى للبحارة يمكّنهم من تغطية كلفة الإنتاج.

تحسين النقل بين الموانئ : لتحسين مسالك الترويج والمحافظة على هذا المنتوج.

تدعيم الترويج بالمناطق الداخلية: لدعم نقل 300 طن من منتجات الصيد البحري وتربية الأحياء المائية بالمناطق الغير الساحلية بهدف تحسين معدّل الاستهلاك الفردي بها،

منحة تحسين الجودة في إطار التشجيع على العمل بعقود الإنتاج: وذلك لمزيد تحسين جودة المنتوج.

تقييم ميداني لوضعية الترويج بالمناطق الداخلية وتنظيم دورات تكوينية وأيام تحسيسية للترويج: وذلك بهدف تحسين وتدعيم الترويج الداخلي.

النهوض بالتصدير : وذلك بهدف المساهمة في ترفيع نسق تصدير منتجات الصيد البحري، الرفع من القدرة التنافسية للمنتوجات البحرية التونسية وتحسين الجودة وتثمين منتجات الصيد البحري. وتتمثل أهم التدخلات في :

تنظيم تظاهرات وصالونات دولية للتعريف بالمنتجات التونسية وتعزيز إشعاعها على المستوى العالمي، إتاحة الفرصة للمؤسسات التونسية العاملة في القطاع من ربط اتصالات مهنية وإبرام شراكات لتسويق منتجاتها البحرية وتنويع الوجهات التصديرية والاطلاع على أحدث التكنولوجيات والتقنيات العالمية المعتمدة في التعبئة والتحويل واللف والتعرّف على آخر المستجدات في هذا المجال.

تنظيم بعثات للخارج لفائدة المؤسسات المصدرة وتنظيم زيارات لمورّدين أجانب لتونس وذلك في إطار تنويع وإثراء التدخلات الخاصة بالنهوض بالتصدير، سيتم العمل خلال سنة 2023 على تنظيم تظاهرة لفائدة المصدرين التونسيين، وتتمثّل في تنظيم بعثة للخارج لفائدة المؤسسات المصدرة أو تنظيم زيارة لمورّدين أجانب إلى تونس، وسيتم اعتماد معايير واضحة وشفافة قصد اختيار المنظومة والمنتجات والمؤسّسات المنتفعة بهذه الآلية، حيث سيتم إعطاء الأولوية إلى المنظومات التي لها قدرة تصديرية مناسبة من حيث الكم والكيف وإلى المنتجات الواعدة خاصّة منها المثمّنة ذات القيمة المضافة العالية.

القيام بأنشطة وتدخلات لتعزيز تموقع منتجات الصيد البحري بالمنصات التجارية الرقمية : وذلك في إطار تنويع طرق ووسائل تعزيز تموقع منتجات الصيد البحري وتربية الأحياء المائية التونسية عبر المنصات التجارية الرقمية والتجارة الإلكترونية، وسيتم خلال سنة 2023 القيام بعدّة أنشطة لفائدة المؤسسات المصدرة قصد تشجيعها على مزيد الإعتماد في تعاملاتها ومبادلاتها التجارية على المنصات الإلكترونية، ويستهدف هذا التدخل خاصة المنتجات المثمّنة الموجّهة إلى الأسواق الجديدة الواعدة.

المرافقة والإحاطة بالمصنّعين لوضع استراتيجيات خاصّة بتصدير مصبرات التن والسردينة: في إطار دعم المنظومات الواعدة والقادرة على الرفع من نسق صادرات منتجات الصيد البحري وتحقيق قيمة مضافة عالية عند التصدير، وسيتم خلال سنة 2023 الإنطلاق في مرافقة والإحاطة بمنظومة مصبرات التن والسردينة ومساندتها لوضع استراتيجية خاصة بالنهوض بصادرات مصبرات التن والسردينة.

المشاركة في المعارض والصالونات الوطنية: وذلك في إطار العمل على تحسين الترويج الداخلي ومزيد التعريف بمنتجات الصيد البحري ومزايا استهلاكها لدى المستهلك التونسي، يجري العمل خلال سنة 2023 للمشاركة في فعاليات الصالون الدولي SIAMAP باعتباره أكبر تظاهرة دولية مختصّة في الفلاحة والصيد البحري على المستوى الوطني، كما يجري العمل للمشاركة في فعاليات معرض جهوي بسوسة في إطار استهداف المستهلك التونسي بالجهات.

العناية بالجودة : يرتبط نجاح تصدير منتجات الصيد البحري ارتباطا وثيقا بمدة جودتها واحترامها للشروط الصحية وتميزها عن بقية المنتجات البحرية بالدول الأجنبية الأخرى. لذلك فإن الرفع من تنافسية المنتجات البحرية التونسية لا يتم إلا عن طريق مزيد تحسين جودة المنتجات البحرية والعمل على تثمينها بوضع آليات وأطر قانونية وإرساء علامات جودة. ويساهم المجمع في هذا الدور من خلال التأطير الفني للمؤسسات الناشطة في القطاع ومرافقتها لتكون في مستوى المنافسة العالمية. وسيتم خلال سنة 2023 :

التأطير الفني في مجال الجودة (دورات تكوينية وإحاطة...).

التعريف بأدلة إجراءات حسن تطبيق القواعد الصحية عبر القيام بدورات تحسيسية بالجهات، إعداد شريط (فيديو) للتعريف بالأدلة.

جائزة الجودة للسمك الأزرق.

تثمين منتجات الصيد البحري : والهدف من هذا التدخل هو إعطاء قيمة مضافة لمنتوجات الصيد البحري عبر:

تنفيذ الأعمال الموكولة للمجمع كهيئة تصرف في علامة الجودة لمصبرات السردينة.

العمل على ارساء علامات الجودة لمنتوجات الصيد البحري وتربية الأحياء المائية.

عمليات إشهارية وإصدار مطويات و تنظيم أيام إعلامية:

تنظيم لقاءات تحسيسية وتظاهرات تذوق.

إعداد مطويات.

*الهدف 2. رقمنة الإجراءات والمعاملات

إعداد نشريات وإرساء منظومات معلوماتية

تماشيا مع التوجهات الإستراتيجية في مجال الإدارة الالكترونية وإرساء منظومات تكنولوجية حديثة تهدف إلى تقريب الخدمات وتبسيطها، شرع المجمع في تحيين النظام المعلوماتي وموقع الواب الخاص به حسب متطلبات القطاع وانتظارات المهنة بما يمكنهم من الاستفادة حينيا بكل المعطيات والمعلومات التي تهم القطاع. وتدعيما لهذه الإنجازات سيتم خلال سنة 2023 برمجة ما يلي :

إنجاز ونشر أربعة (04) أعداد من مجلة منارات على الصيد البحري.

صيانة منظومة التصرف في المعلومات GIPINFO وموقع الواب.

تركيز خلية يقضة.

تصوير فيديو للتعريف بالمجمع (مهامه وأهدافه).

الاشهار الالكتروني لموقع الواب وصفحة الفايسبوك واليوتيوب.

إنجاز مطبوعات معلوماتية ومطويات ودعائم إشهارية.

تطوير فضاء المؤسسات الى market place.

الهدف 3. وضوح المهام وتأقلمها مع متطلبات القطاع

الدراسات

تهدف الأنشطة المبرمجة في هذا المجال والتي تأتي، استكمالا لدراسة إعداد مخطط تصديري لمنتوجات الصيد البحري المنجزة خلال سنة 2021، إلى مزيد تدعيم المجهودات الوطنية لفتح آفاق التصدير وتأكيد تواجد المنتوجات التونسية في الأسواق العالمية.

وتتمثل أهم الأنشطة التي يعتزم المجمع إنجازها خلال سنة 2023 في :

دراسة حول استكشاف أسواق جديدة

دراسة حول النقل الدولي واللوجستيات لمنتوجات الصيد البحري وتربية الاحياء المائية

تنظيم ندوات وملتقيات حول آفاق الاتفاقيات الدولية الممضاة في السنوات الأخيرة مثل COMESA، ZLECAF.

تنظيم دورات تكوينية وملتقيات حول متطلبات الأسواق الجديدة وكيفية اكتساحها (الصين، اليابان، روسيا.)

تنظيم ورشات عمل حول منظومات–سلسلة القيمة لمنتوجات الصيد البحري وتربية الأحياء المائية.

الإحاطة والتأطير والتأهيل المهني

يلعب المجمع في هذا المجال دورا هاما مركزيا وجهويا من خلال ما يقدمه من خدمات على مستوى التأطير والإحاطة وتنمية القدرات المهنية لمختلف المتدخلين في القطاع (المجهزين، المصدرين ...) في عدة مجالات من أهمها المحافظة على جودة المنتوج ومنظومات سلسلة القيمة لمنتوجات الصيد البحري وتربية الأحياء المائية.

وبهدف مزيد تأطير تدخلاته في هذا المجال، سيعمل المجمع خلال الفترة القادمة على دفع نسق انخراط مختلف المتدخلين بالمجمع للتمتع بهذه الخدمات وذلك من خلال ضبط وتنظيم واجبات وحقوق الأعضاء. وسيتم في هذا الاطار:

التأطير الفني للهياكل المهنية (شركات تعاونية ومجامع تنمية...) عبر دعم تأسيسها وتطوير أنشطتها (التكوين، الحوكمة، التسويق.....).

تنظيم واصطحاب ممثلين عن الهياكل المهنية في التظاهرات الدولية للاطلاع على التجارب المقارنة مع نظرائهم الأجانب.

التأطير الفني ومرافقة المهنيين الناشطين في قطاع الصيد البحري.

تنظيم ورشات عمل حول منظومات سلاسل القيمة لمنتوجات الصيد البحري وتربية الأحياء المائية.

تنظيم عمليات نموذجية لتأهيل وتعصير أنماط ووسائل الإنتاج.

التعاون و الشراكة

سيتم في هذا الصدد:

مواصلة استغلال المفرخ النموذجي لتربية الأسماك بطبرقة.

مواصلة استغلال الوحدة النموذجية UTDP بطبرقة.

مشروع التعاون الدولي SIPPO.

مشروع التعاون الدولي IRADA.

مشؤوع بلوك تشاين.

دعم مشاريع التعاون الدولي.

منح للحفاظ على الثروة السمكية وضمان تجددها واستدامتها

صرف مساعدات الراحة البيولوجية بعنوان سنة 2022 : تطبيقا للمنشور عدد 119 بتاريخ 18 جويلية 2022 المتعلق بتنظيم الراحة البيولوجية لسنة 2022، تولت مصالح المجمع المهني المشترك لمنتوجات الصيد البحري بالتنسيق مع المصالح المركزية والجهوية المعنية، صرف المساعدات المرصودة للغرض لفائدة 115 مجهزا و1457بحارا من ولايات المهدية وصفاقس ومدنين، حيث تم صرف المبالغ الراجعة بالنظر للمجهزين والبحارة عن طريق صكوك بنكية هذا وقد تم صرف مبلغا جمليا قدره 5655.135 مليون دينار.

الولاية مرجع النظر	عدد البحارة	عدد المجهزين	قيمة المنحة المسندة (م.د)
صفاقس	1179	95	4694.746
المهدية	265	19	907.980
مدنين	13	1	52.409
المجموع	1457	115	5655.135

صرف المنح المتعلقة بتعميم العمل بالمنظومة الوطنية لمراقبة مراكب الصيد البحري عبر الأقمار الاصطناعية بعنوان سنة 2022 : في إطار تطبيق منشور السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري عدد 43 بتاريخ 05أفريل2019 حول المواصلة في برنامج تعميم العمل بالمنظومة الوطنية لمراقبة مراكب الصيد البحري عبر الأقمار الاصطناعية وضبط كيفية الانتفاع بالامتيازات الجبائية والمالية المسندة لأصحاب المراكب بعنوان سنة 2022، فإن المجمع قام إلى غاية 25 نوفمبر2022 بإسناد امتيازات لفائدة شركةSEIS بقيمة 526.500 الف دينار تخص تجهيز 67 مركب وشركة VMD بقيمة 58.500 الف دينار تخص تجهيز 13 مركب وذلك حسب المعطيات المدرجة بالجدول التالي :

الولاية مرجع النظر	عدد الملفات المصادق عليها	قيمة المنحة المسندة (ألف دينار)
المنستير	13	53.184
المهدية	48	195.421
نابل	15	59.052
سوسة	02	7.684
تونس	02	7.684
المجموع	80	323.026

تدخلات المجمع لتعديل السوق وتحسين الترويج

« **صدور منشور جديد ينظّم كيفية صرف المنح المسندة من طرف المجمع لتعديل السوق وتحسين الترويج :** في إطار مواكبة التغيرات التي شهدتها منظومة السمك الأزرق خلال السنوات الأخيرة خاصة على مستوى الإنتاج والأسعار ومسالك الترويج، والمتابعة السنوية لكلفة إنتاج السمك الأزرق وانعكاساتها على البحارة ومصانع التحويل، تمّ تحيين المنشور عدد 67 الصادر بتاريخ 30 أفريل 2019 المنظّم لكيفية صرف المنح المسندة من طرف المجمع لتعديل السوق وتحسين الترويج وتعويضه بالمنشور الجديد عدد 96 الصادر بتاريخ 23 ماي 2022، تتمثّل أهمّ التعديلات الواردة بالمنشور الأخير في ما يلي :

• الزيادة في السعر المرجعي للصندوق في إطار منحة تحمّل كلفة تجميد وخزن السردينة، وذلك من 8.5 د إلى 9.5 د للصندوق الواحد من فئة 12 كغ.

• الترفيع في منحة تحسين جودة المنتوج المسندة لفائدة المجهزين من 50 إلى 70 دينار للطن الواحد.

هذا ولمزيد التعريف بالتعديلات الواردة بالمنشور الجديد لدى الأطراف المتداخلة من بحارة ومصانع وإدارة، قامت مصالح المجمع بتنظيم زيارات ميدانية لموانئ جرجيس وقابس وقليبية والمهدية وطبلبة.

جلسات عمل بموانئ الصيد البحري حول مشاغل مهني القطاع : في إطار الإستعداد لموسم صيد السمك الأزرق لسنة 2022 بموانئ جرجيس وقابس وقليبية والمهدية وطبلبة والتعريف بالمنشور الجديد عـ96ـدد المؤرخ في 23 ماي2022 المتعلق بصرف المنح المسندة من طرف المجمع المهني المشترك لمنتوجات الصيد البحري لتعديل السوق وتحسين الترويج، عقدت جلسات عمل تحت إشراف السيّد المدير العام للمجمع المهني المشترك لمنتوجات الصيد البحري وبمشاركة ممثلين عن الإدارات الجهوية المتدخلة في قطاع الصيد البحري وممثلين عن الهياكل المهنية ومصانع تحويل السمك الأزرق بالجهة أيام 31 ماي و01 و03 و06 و09 جوان 2022.

وقد تمحورت أهمّ النقاشات حول النقاط التالية :

- مخزون وإنتاج السردينة،
- جودة المنتوج،
- الصناديق البلاستيكية لنقل الأسماك،
- الصعوبة في ترويج بعض الأصناف من الأسماك وتدني في أسعار البيع،
- الصيد العشوائي،
- النقل المبرّد،
- التحويل،
- جائزة الجودة،
- المنظومة الوطنية لمراقبة مراكب الصيد البحري،
- معاليم تمويل الراحة البيولوجية،
- الإستثمار،
- التمويل،

دراسة الملفات وصرف المنح المتعلقة بالتدخل في مجال تجميد وخزن السردينة: إنعقدت جلسة أولى للجنة تدخلات المجمع (2022/01) تمّ خلالها دراسة ملفات التجميد والخزن والإذن بصرف المنح المصادق عليها بتاريخ 14 ديسمبر 2022، للنظر في مطالب منح التجميد والخزن الخاصة بأشهر ماي وجوان وجويلية وأوت، وبعد التدقيق في الملفات المقدّمة من قبل (07) مؤسسات مختصة في تجميد وتحويل السردينة، أوصت اللجنة بالمصادقة عليها والإذن بصرف إعتمادات قدرها 195.176 الف دينار الموافقة لـ 1.236 الف طن.

دورات تكوينية متنوعة: مشروع «دعم المحافظة على جودة منتوجات الصيد البحري بولاية مدنين و تثمينها «AQUAVALP»

في إطار متابعة تقدم انجاز مشروع دعم وتحسين جودة منتوجات الصيد البحري بولاية مدنينAQUAVALPالممول من الاتحاد الاوروبي والذي ينفذه المجمع المهني المشترك لمنتوجات الصيد البحري، تم عقد جلسة عمل عن بعد بحضور جميع الأطراف المتداخلة في المشروع يوم 13 سبتمبر 2022. ومتابعة لتوصيات محضر الجلسة، وبعد موافقة ديوان تنمية الجنوب لمطلب التمديد في فترة انجاز المشروع لسنة إضافية، تم يوم الخميس 15 سبتمبر 2022 عقد اجتماع بمقر المجمع المهني المشترك لمنتوجات الصيد البحري بتونس تحت إشراف المدير العام والمدير الجهوي للمشروع والمكلف بالشؤون الإدارية والمالية للمشروع لإعداد البرنامج المستقبلي والتقسيم الزمني لإنجاز أغلب الأنشطة المتبقية للمشروع اعتمادا على توصيات الإدارات الشريكة في المشروع.

دورات تكوينية مجانية ومتنوعة لفائدة الفاعلين في قطاع الصيد البحري بالجهة

تم خلال الثلاثي الاخير من سنة 2022 مواصلة الأنشطة والدورات التكوينية المبرمجة في مجال تثمين منتوجات الصيد البحري وذلك تحت إشراف الرئيس والمنسقة الجهوية للمشروع وفي ما يلي الدورات التي تم تنظيمها :

محتوى الدورة التكوينية	التاريخ	المنتفعون
كيفية التعرف على جودة منتوجات الصيد البحري قبل تثمينها وطرق تصنيف الجودة باعتماد عرض اسماك السردينة في أشكال مختلفة و اعتماد أسلوب التقييم بالاختبار لمعرفة مدى تمكن النساء من المعلومات النظرية	أيام 02 و 03 سبتمبر 2022 بمدرسة الصيد البحري بجرجيس	النساء المنخرطات في المجامع النسائية بالجدارية وبالقريبيس وخوي الغدير
	أيام 01 و 02 اكتوبر 2022 بمدرسة الصيد البحري بجرجيس	النساء المنخرطات في المجامع النسائية بالجدارية و جرجيس
	أيام 4 و5 نوفمبر 2022 بمدرسة الصيد البحري بجرجيس.	لفائدة نساء الجدارية والقريبيس وجرجيس (جمعية حرايز بلادي وجمعية البحار التنموية بجرجيس)
	يوم 5 نوفمبر 2022 بمدرسة الصيد البحري بجرجيس	لفائدة نساء الجدارية والقريبيس وجرجيس (جمعية حرايز بلادي وجمعية البحار التنموية بجرجيس)
	ايام 1و2و3 ديسمبر بوحدة تثمين منتوجات الصيد البحري بطبرقة.	لفائدة نساء الجدارية والقريبيس وجرجيس (جمعية حرايز بلادي وجمعية البحار التنموية بجرجيس
مجالات حفظ الصحة وسلامة منتوجات الصيد البحري	24 اكتوبر 2022 بمقر الاتحاد المحلي للفلاحة والصيد البحري بحومة السوق.	لفائدة بحارة حومة السوق
كيفية المحافظة على جودة المنتوج خاصة عند الإنزال وأثناء التعبئة بوسائل النقل العازلة أو المبردة باستعمال الثلج كوسيلة للمحافظة على سلسلة التبريد وبالتالي جودة المنتوج.	03 نوفمبر 2022 ميناء بوغرارة	بحارة بوغرارة
	يوم الجمعة 04 نوفمبر 2022 منطقة النزال المنتوج بالقنطرة سدويكش وسوق بيع الأسماك بالتفصيل	بحارة

نصائح و ارشادات

السلطعون الأزرق: قيمة غذائية عالية

السلطعون الأزرق هو حيوان بحري من :

- المفصليّات – القشريات – عشريّات الأرجل.
- يملك **3** أزواج من الأرجل للمشي + زوج للقنص + زوج للسباحة.
- الجنس : *Portunus*
- النوع : *segnis*

يتكاثر السلطعون الأزرق على طول السنة ويمكن للأنثى أن تضع أكثر من مليون بيضة مما يجعل أعداده تتضاعف بسرعة.

يتعايش مع مجالات واسعة من الحرارة و الملوحة.

يحتوي سلطعون البحر على :

- كمية كبيرة من البروتينات تصل إلى **16 %** من اللحم .
- نسبة ضعيفة من المواد الدسمة من بينها الأوميقا **3** التي تقي الإنسان من تصلب الشرايين.
- نسبة ضعيفة جدا من السكريات.

وهو مصدر ممتاز من :

- فيتامين ب **12** : له دور هام في تكوين الكريات الحمر في الدم وضروري لصحة الخلايا العصبية ومهم للخلايا المسؤولة على صناعة النسيج العظمي.
- الزنك والسيلينيوم والنحاس.

وأيضا مصدر جيد من :

- الفسفور : له دور أساسي في تكوين العضام والأسنان ويساهم في تجديد ونمو الأنسجة
- المغنيسيوم :يساهم على انقباض العضل وانتقال النبضات العصبية وعمل جهاز المناعة
- الحديد وفيتامين ب **2** وفيتامين ب **3**.

تارت بالبصل والسلطعون

عدد الأشخاص : **4**
مدة التحضير : ساعة
مدة الطبخ : ساعة ونصف

المقادير

1- العجينة

200غ فارينة
2 بيضات
150 غ زبدة
2غ ملح
4 صل الماء او الحليب
25 غ سكر

2-الحشو

1 كغ السلطعون
30 غ معدنوس
150 غ البصل
50 غ الزبدة
200غ جبن مرحي
6 بيضات
ملعقة من الملح
ملعقة صغيرة من الفلفل الاسود
2 بيضات مسلوقة
200غ الجزر
30غ السلق

كيفية التحضير

1- العجينة

- تخلط الزبدة والفرينة، والبيض، والملح والماء والسكر حتى الحصول على الشكل الكروي.
- ترك العجين لمدة **30** دقيقة.
- وضع العجين على طبق الفرن المدهون بالزبدة.
- وضع الطبق في الفرن في **160** درجة لمدة **10** دقائق.

2-الحشو

- تحضير السلطعون : وضعه في وعاء من الماء، إضافة البصل والجزر والسلق ونقوم بالتغلية لمدة ساعة، ون ثم يتم استخراج اللحم الأبيض للسلطعون وتقليته في الزبدة، اضافة البصل والمعدنوس والجبن والبيض المسلوق والبيض والفلفل الاسود والملح.
- وضع الحشو على العجين ووضعها في الفرن في **160** درجة لمدة **10** دقائق.

منتجات الصيد البحري تسجّل تطوّرا من حيث الكمية (15.8%) والقيمة (23 %)

تطورت صادرات منتجات الصيد البحري لسنة **2022**، بنسبة **15.8** بالمائة من حيث الكمية وبنسبة **23** بالمائة من حيث القيمة مقارنة بسنة **2021** لتبلغ نحو **38447** طنّا بقيمة **871** مليون دينار (م د) مقابل **33189.4**طنا بقيمة **708.1** م د.

التطور السنوي للصادرات منذ سنة 2015

شهدت صادرات منتجات الصيد البحري منذ **2015** تطورا هاما من حيث الكمية وكذلك من حيث القيمة حيث بلغت سنة **2022** حوالي **38** الف طن اي ما يناهز ضعف ما تم تصديره سنة **2015** وكذلك من حيث القيمة.

كما تبرز جليا اثار ازمة الكورونا على التطور السنوي للتصدير سنة **2020** اين سجلت انخفاضا من حيث الكمية والقيمة مقارنة بسنة **2019**.

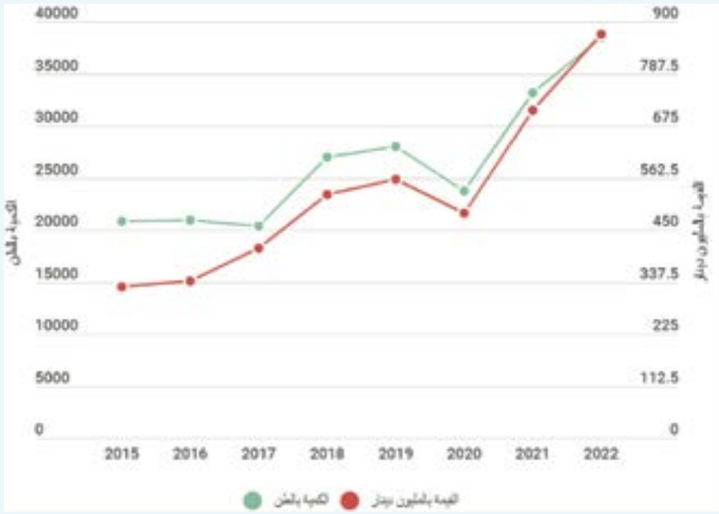

تطور الصادرات حسب الأصناف

تصدرت الأسماك صادرات منتوجات الصيد البحري من حيث الكمية **13566** طن بقيمة **330.6** مليون دينار سنة **2022** و تليها في ذلك القشريات ثم المصبرات وشبه المصبرات والرخويات.

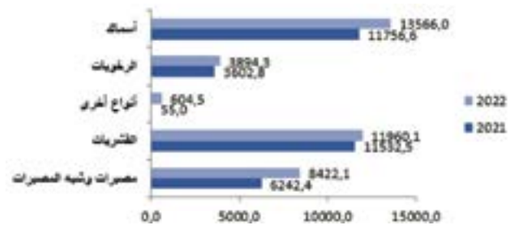

تطور كمية الصادرات بالطن لسنة 2022

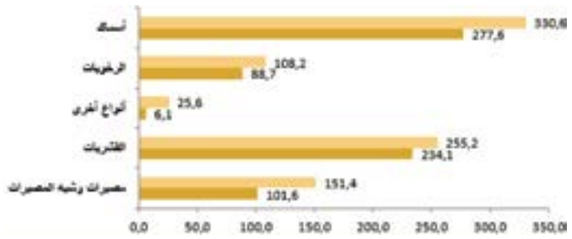

تطور قيمة الصادرات (مليون دينار) لسنة 2022

نسبة تطوّر صادرات أهم الأصناف

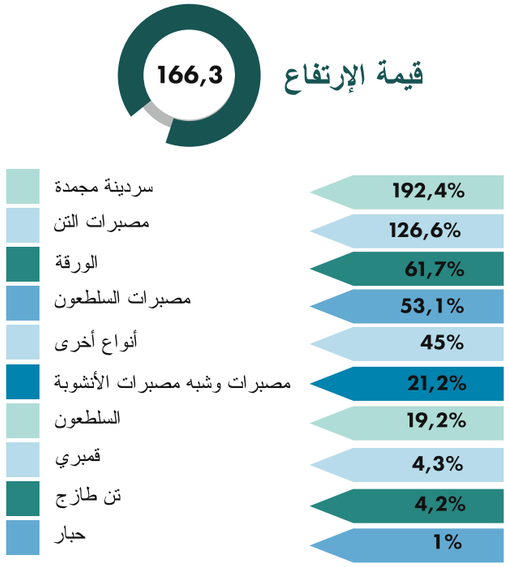

سجلت اغلب الأصناف المصدرة ارتفاعا ب **166.3** مليون دينار، ماعدا مصبرات وشبه مصبرات الانشوبة، السردينة المجمدة والقرنيط التي شهدت قيمة صادراتها انخفاضا ب **3.4** – مليون دينار مقارنة بنفس الفترة من السنة المنقضية.

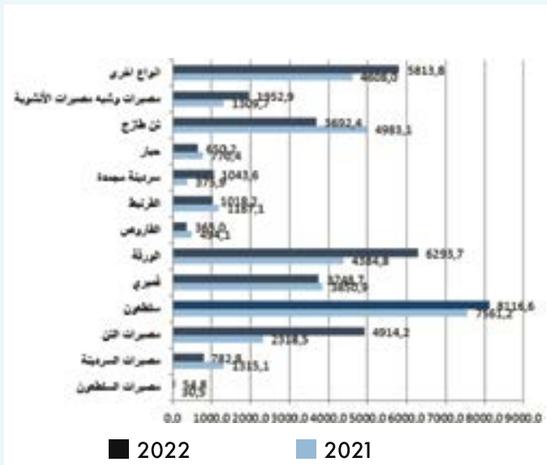

تطور صادرات أهم الأصناف من حيث القيمة مليون دينارا إلى موفى سنة 2022

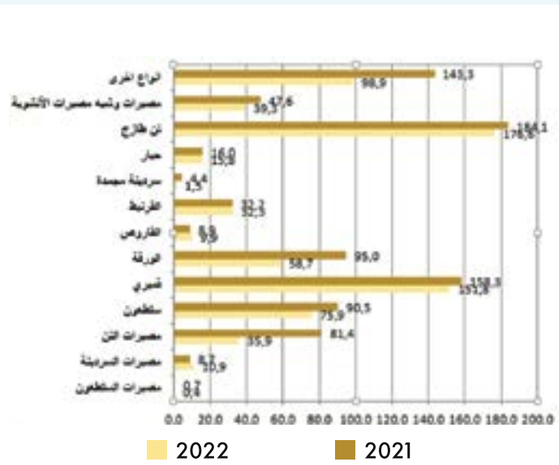

تطور صادرات أهم الأصناف من حيث الكمية بالطن إلى موفى سنة 2022

دراسة الصادرات حسب الوجهات

أهم الوجهات للصادرات التونسية من حيث نسبة قيمة التصدير لسنة 2022

توزعت الصادرات التونسية من منتجات الصيد البحري سنة **2022** على **58** وجهة حيث انفردت العشر دول الأولى ب **90.2** % من قيمة الصادرات الجملية والتي تتصدرها إيطاليا ب **27.1** % تليها اسبانيا ب **12.7** % ثم مالطا ب **12.5** %.

اهم الاصناف المصدرة الى اهم الوجهات حسب الكمية (بالطن) سنة 2022

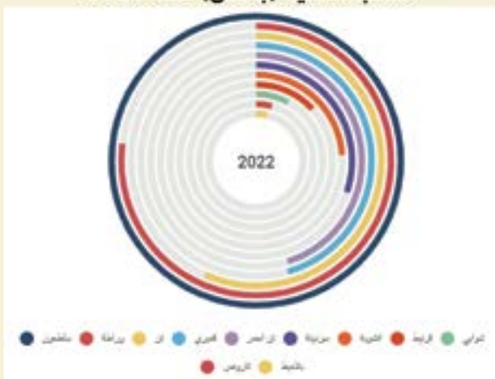

سلطعون	8171,4
وراطة	6293,7
تن	4635,7
قمبري	3727,6
تن أحمر	3692,4
سردينة	2479,4
انشوبة	1956,4
قرنيط	1073,6
شوابي	650,2
قوارص	365,0
بلاميط	295,2

شبه استقرار في معدل الأسعار عند التصدير

تم تسجيل شبة استقرار في معدل الأسعار عند التصدير الى موفى سنة **2022** مقارنة بنفس الفترة من سنة **2021**، حيث تم تسجيل ارتفاع في أسعار الرخويات ب **12.9** بالمائة والاسماك ب **3.2** والقشريات ب **5.1** بالمائة.

سجلت أسعار جل الأصناف ارتفاعا في الأسعار سنة **2022** مقارنة بسنة **2021** على غرار التن الطازج الموجه لليابان ومنتوجات التربية من قاروص ووراطة واصناف اخرى مثل القمبري والحبار والسلطعون.
اما بالنسبة لمصبرات السلطعون وشبه مصبرات ومصبرات الأنشوبة فقد شهدت أسعارها تراجع ب**14.8** % و **18.7** % على التوالي.

	2021	2022
مصبرات السلطعون	14,6	12,4
مصبرات السردينة	8,3	11,1
مصبرات التن	15,5	16,6
سلطعون	10,0	11,1
قمبري	39,4	42,2
الورقة	13,4	15,1
القاروص	20,1	24,4
القرنيط	27,2	31,6
سردينة مجمدة	4,0	4,2
حبار	20,5	24,6
تن طازج	35,4	49,9
مصبرات وشبه مصبرات الأنشوبة	30,0	24,4
انواع اخرى	21,5	24,7
المعدل	21,3	22,7

واردات منتجات الصيد البحري تسجل انخفاضا من حيث الكمية

بلغت واردات منتجات الصيد البحري موفى سنة **2022** حوالي **65678.5** طن بقيمة **406.3** مليون دينار مقابل **70369** طن بقيمة **340.2** مليون دينار مقارنة بنفس الفترة من سنة **2021** حيث سجلت انخفاضا على مستوى الكميات بحوالي – **470** طن **(% 6.7 -)**. اما على مستوى القيمة فارتفعت ب **66** مليون دينار **(19 %)** كما سجلت معدلات الأسعار على مستوى التوريد ارتفاع طفيف ب **1.38** د للكيلوغرام الواحد مقارنة بسنة **2021**.

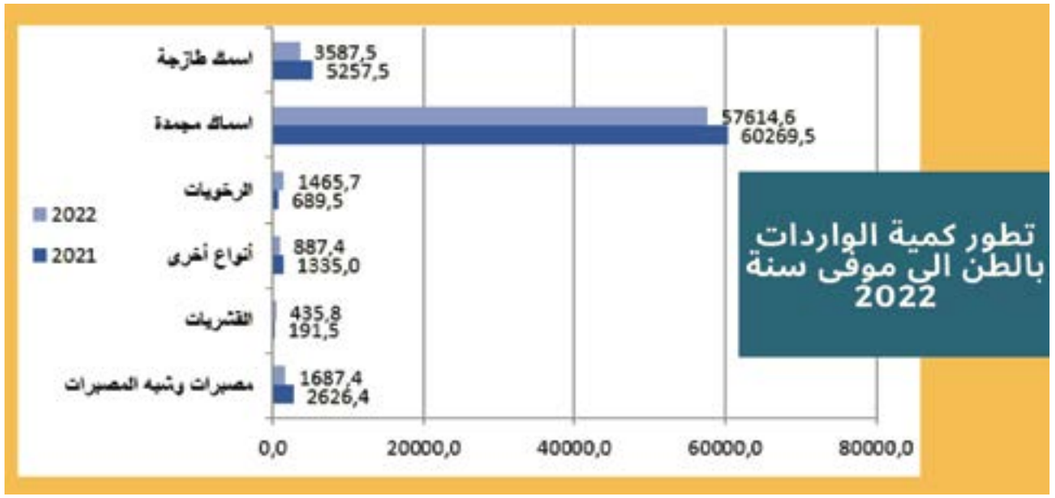

توزيع الواردات حسب الاستعمالات

تطوّر واردات منتجات الصيد البحري حسب الاستعمالات الى موفى سنة 2022

القيمة: مليون دينار
الكمية: طن
السعر: دينار /كيلوغرام

		2021	2022	الفارق	نسبة الفارق%
تزويد السوق	الكمية	11938,6	7679,7	-4258,9	-35,7
	القيمة	135,7	125,0	-10,7	-7,9
	السعر	11,4	16,3	4,9	43,1
التصنيع (تن مجمد وأنشوبة)	الكمية	45883,4	49633,7	3750,3	8,2
	القيمة	167,5	244,2	76,7	45,8
	السعر	3,6	4,9	1,3	34,8
التسمين ماكرو وسردينة مجمدة	الكمية	12398,4	7980,5	-4417,9	-35,6
	القيمة	34,6	21,2	-13,4	-38,7
	السعر	2,8	2,7	-0,1	-4,8
المجموع	الكمية	70369,4	65678,5	-4690,9	-6,7
	القيمة	340,3	406,3	66,0	19,4
	السعر	4,8	6,2	1,4	27,9

رصيد ايجابي من العملة الأجنبية

مكّنت العائدات من العملة الأجنبية من تغطية الواردات وتوفير رصيد إيجابي بلغ **464.7** م د، خلال سنة **2022**، مقابل **367.8** م د، سنة **2021**. بلغت نسبة تغطية الواردات بالصادرات**214.3%** سنة **2022** مقابل **208** %سنة **2021**.

Superviseur

Methlouthi Habib

Membres éditoriaux

Mili Sami

Gharbi Sonia

Baccouche Dorra

Chargui Intissar

Une première à l'ISPA Bizerte formation sur la Navigation Maritime (plaisance et professionnelle)

Contexte

La formation en navigation maritime organisée en Mars 2022, entre dans le cadre des activités du centre 4C de l'Institut Supérieur de Pêche et d'Aquaculture de Bizerte et a pour objectif principal de contribuer au développement des connaissances de différents participants du domaine de la mer à la navigation maritime. Elle a été assurée par Mr Philippe COLLIN, formateur agréé, à l'ISPAB du 12 au 27 Mars 2022. Cette formation a été réalisé en collaboration entre l'ISPAB et deux associations à savoir CAP Bizerte et ASSEB.

Au total, 38 personnes de différents organismes notamment de l'ISPAB (étudiants et enseignants), l'INAT, le CTA, la DGPA, la CRDA de Bizerte, la FST ainsi que des formateurs de différents centres de formation, ont participé à cette formation.

Déroulement de la formation

La formation a eu lieu dans la salle de navigation de l'ISPAB et a concerné deux principaux volets ; un volet dédié à l'aspect côtier (théorique et pratique) et un deuxième volet a été consacré à l'aspect hauturier (théorique et pratique).

La partie théorique (20h cours) a porté sur : des connaissances générales sur les principaux navires et engins en mer ; les catégories et la conception des bateaux ; les zones de navigation ; le trafic côtier et hauturier de jour et de nuit ; la réglementation internationale et nationale ; les activités nautiques professionnelles et de loisir, les pratiques nécessaires pour piloter un engin motorisé en plaisance ; les responsabilités du chef de bord en plaisance, le vocabulaire marin usuel ; les différents permis ou titres pouvant être possédés en plaisance.

Cette activité a pour objectif la préparation pour l'obtention d'un permis (option « côtière » en France), la sécurité du plaisancier, de l'équipage, du navire.

Plusieurs séances de travaux pratiques ont été également dispensées et ont porté principalement sur les cartes marines (déclinaison magnétique, déviation, caps et de traçages route de surface, route de fond).

La pratique en mer a été réalisée sur les bateaux de l'ISPAB et de Cap Bizerte. Les participants ont pu se familiariser avec les notions de démarrage, d'appareillage, d'alignement, de caps, de prise de coffre, d'Homme à la mer, de mouillage, d'accostage, de nœuds et d'amarrage. Ils ont également, à tour de rôle, pu prendre la barre des deux bateaux.

Auteurs : Sami Mili, Rym Ben Kheder et Rym Ennouri

Les îles de Kneiss : un paradis aux multiples richesses

Les îles Kneiss situées sur la côte Est de la Tunisie, dans le Golfe de Gabès, au Sud de la ville de Sfax hébergent une multitude d'espèces en flore et faune terrestres et maritimes ayant une importance à l'échelle des écosystèmes méditerranéens. Elles sont classées réserve naturelle (arrêté du ministre de l'agriculture du 18 décembre 1993), ce qui leur confère le statut de protection privilégiée, réglementée par le code forestier et confiant sa sauvegarde à la DGF,(la Direction générale des forêts du ministère de l'Agriculture, des Ressources Hydrauliques et de la pêche). Elles disposent aussi d'un plan de gestion élaboré par l'APAL (Agence de Protection et d'Aménagement du Littoral). Le site est internationalement reconnu, classé ZICO (Zone Importante pour la conservation des oiseaux) en 2001 et site Ramsar en 2007 pour la haute productivité halieutique de ses eaux peu profondes qui fait de ces îles un lieu de reproduction favorable pour les oiseaux migrateurs. La réserve des îles Kneiss est l'une des trois zones (les deux autres sont les îles de La Galite et Zembra) classées par l'état tunisien comme ASPIM « Aires Spécialement Protégées d'Intérêt Méditerranéen» en vertu de Protocole concernant les Aires Spécialement Protégées et la Diversité Biologique en Méditerranée, adopté par les parties contractantes à la Convention de Barcelone sur la protection du milieu marin et du littoral de la Méditerranée. Et c'est en 2003 que cette réserve naturelle dans sa totalité (une superficie de 5.850 hectares) a été acceptée comme ASPIM à la Conférence des Parties Contractantes à la Convention.

ASPIM « Aires Spécialement Protégées d'Intérêt Méditerranéen»

* Réserve naturelle 1993
* Classé Zico en 2001 et site Ramsar en 2007
* Désignée ASPIM en 2003

Premier Forum de la Biodiversité des îles de Kneiss

L'Association pour la continuité des générations (ACG) et ses partenaires ont organisé le premier forum de la biodiversité des îles Kneiss pendant deux jours le 12 et le 13 octobre 2022 à l'hôtel concorde-Sfax.

Le forum a commencé par les mots de bienvenue de Mme Sana Keskes, présidente de l'ACG, et à la suite des discours d'ouverture prononcés par le directeur de l'APAL et les représentants de Medfund et le Fonds de partenariat pour les écosystèmes critiques (CEPF), les différents interlocuteurs ont présenté leurs exposés qui ont donné lieu à d'intéressantes interventions de la part des participants. Les présentations ont porté sur les thèmes suivants :

- Approche et rôle des cogestionnaires, des parties prenantes dans la préservation et la valorisation de la biodiversité des Aires Marines et Côtières Protégées (AMCP) : Cas des îles kneiss;
- Importance du suivi scientifique de la biodiversité;
- Présentation des herbiers marins des îles Kneiss et le protocole de suivi;
- Présentation de la flore des îles Kneiss;
- Présentation des résultats de suivi du crabe bleu;
- Impact de la pollution et du changement climatique sur la biodiversité;
- Approche de l'UICN dans la préservation et la valorisation de la biodiversité;
- Cogestion de l'AMPC Kneiss : Evaluation des résultats;
- Analyse de la performance de gouvernance de l'AMCP Kneiss;
- Présentation du SIG de l'AMCP Kneiss;
- Présentation des résultats de suivi des palourdes;
- Présentation de l'étude de l'évaluation du stock du couteau;
- Résultats des prises de mesure physico-chimiques;
- Les spécificités marquées au cours de suivi des oiseaux d'eau des îles Kneiss;
- Visite des travaux scientifiques exposés;
- Exposition des vidéos de l'immersion des récifs artificiels et de la feuille politique.

Ce forum qui a réuni une soixantaine de participants en présentiel outre ceux qui ont participé à distance entre Institutions publiques, chercheurs, scientifiques, communauté locale, municipalité, associations de la société civile et étudiants, a bien approuvé l'implication et l'engagement des parties prenantes envers la préservation de la biodiversité de cette réserve naturelle qui est un pilier de son développement durable.

Ce forum a également été une occasion pour clôturer le projet « Promouvoir la Cogestion et la Pêche Traditionnelle Durable pour la future AMPC des îles Kneiss » et partager ses outputs avec les participants. Ce projet qui a débuté en septembre 2021 pour une durée d'une année a pour intérêt d'améliorer l'implication et l'engagement des parties prenantes (gestionnaires, pêcheurs, collectivités locales, ONG locales) pour une cogestion et promotion de la future AMP des îles Kneiss. Le budget du projet

est aux alentours de 116,4 milles dinars tunisien financé par le CEPF. Le bénéficiaire est l'ACG et les partenaires sont : l'APAL, la DGF et la municipalité de Ghraiba. Il est à noter, que dans le même cadre de clôture du projet CEPF et la convention tripartite: ACG, APAL et MedFund, une visite du musée de la Biodiversité des îles Kneiss a été programmée le 3ème jour du forum. Cette journée a été marquée par la visite de Mr le gouverneur qui a suivi toutes les activités réalisées sur le site et il y a eu une présentation des résultats visés par le projet susmentionné :

- L'acquisition des connaissances sur les outils de cogestion de l'AMCP par les représentants de la communauté locale et les parties prenantes.
- Le développement d'un site web pour l'AMCP kneiss en collaboration avec les parties prenantes et la communauté locale.
- L'acquisition des membres du comité, écogarde et ONG des connaissances sur les moyens de suivi et de mesure de la biodiversité et leur mise en œuvre.
- L'élaboration d'une cartographie de la distribution des ressources naturelles et des composantes environnementales au niveau de l'AMCP pour assurer et mettre en œuvre la bonne gestion.
- Renforcement des capacités des pêcheurs de la région sur les avantages de la pêche artisanale dans la préservation de la biodiversité marine.
- Participation des acteurs locaux et les parties prenantes à la préservation de la biodiversité marine par l'immersion des récifs artificiels.
- Promotion de la collecte du couteau par la règlementation de l'exercice de sa pêche.
- Valorisation du crabe bleu et du couteau.

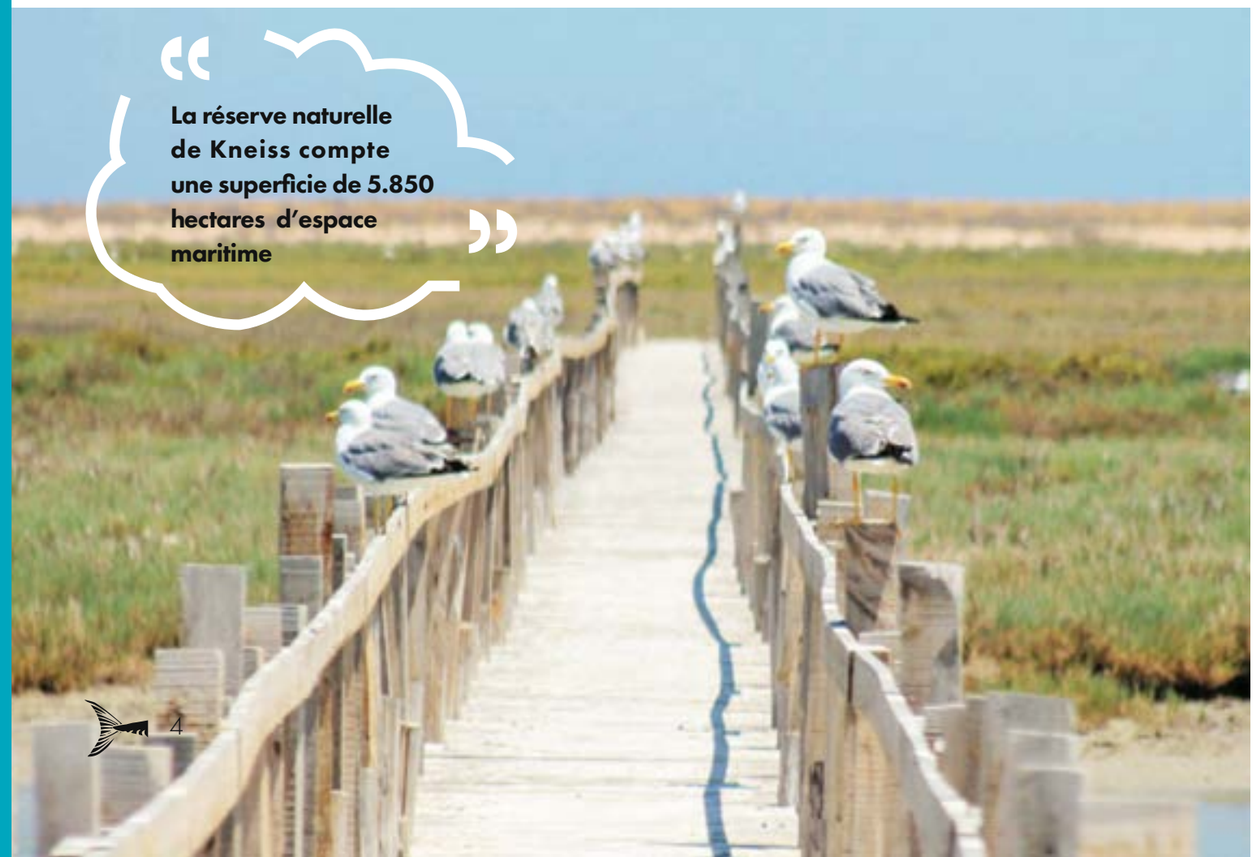

« Vers un consortium international sur les crabes bleus en Méditerranée »

Dans le cadre des activités du projet Bleu-Adapt, projet de coopération transfrontalière Italie-Tunisie, l'Université de Palerme (UNIPA) a organisé un atelier international intitulé « The Blue Crab Mediterranean Workshop 2022 » du 12 au 14 décembre 2022 à Palerme (Italie) et ce pour créer un consortium international sur les crabes bleus en Méditerranée. Chercheurs, post-doctorants, doctorants..., et représentants des autorités compétentes du secteur de la pêche y ont participé et ont présenté leurs travaux sur les deux espèces exotiques du crabe bleu : ***Callinectes sapidus*** (Crabe bleu américain) et ***Portunus segnis*** (Crabe bleu nageur).

Une session plénière a été animée le 1er jour par Dr. Franck Courchamp, spécialiste de la dynamique des populations et de l'impact du changement climatique sur la biodiversité. Il dirige actuellement à l'Université Paris Saclay une équipe de recherche sur la dynamique de la biodiversité et les impacts de l'homme sur les écosystèmes et les espèces. Dr. Courchamp a parlé des coûts économiques massifs des invasions biologiques dans le monde entier. Ces invasions constituent l'une des principales causes de déclin de la biodiversité à travers le monde. Mais leur ampleur reste difficile à évaluer. D'autant plus que toutes les espèces introduites ne deviennent pas nécessairement invasives et nuisibles dans leur nouvel environnement.

D'après Courchamp, des scientifiques ont mené une vaste étude pour évaluer les coûts engendrés par les espèces envahissantes à travers le monde et selon leurs estimations, ils s'élèveraient à près de 1.300 milliards de dollars, soit environ 1.100 milliards d'euros au cours des cinquante dernières années (1970-2017). Pour aboutir à cette estimation, les chercheurs ont réalisé une synthèse approfondie de tous les coûts reportés dans le monde entier pour les invasions biologiques, toutes espèces confondues. Ce sont ainsi pas moins de 850 études mentionnant 2.419 estimations qui ont été compilées au sein d'une base de données appelée InvaCost. Cette base de données a permis de générer une synthèse fiable, complète, standardisée et facilement actualisable des coûts monétaires des invasions biologiques dans le monde. Mais selon Courchamp, ces coûts restent fortement sous-estimés et ne montrent aucun signe de ralentissement, avec une augmentation constante de trois fois par décennie. Il a démontré que les coûts documentés sont largement répartis et présentent de fortes lacunes à l'échelle régionale et taxonomique, et que les coûts des dommages étant d'un ordre de grandeur supérieur aux dépenses de gestion. Enfin, le chercheur a souligné que les approches de recherche qui documentent les coûts des invasions biologiques doivent être encore

améliorées et a appelé à la nécessité de la mise en œuvre de mesures de gestion cohérentes et des accords politiques internationaux visant à réduire le fardeau des espèces exotiques envahissantes.

Les partenaires du projet Bleu Adapt représentés par l'ISPAB (Institut Supérieur de la Pêche et de l'Aquaculture de Bizerte) et l'INAT (Institut national agronomique de Tunisie) ont exposé leurs résultats sur :

- L'analyse SWOT de la chaîne de valeur du crabe bleu dans les îles Kerkennah (Tunisie);
- Les impacts socio-économiques du crabe invasif ***Callinectes sapidus*** sur les pêcheries artisanales en Tunisie;
- Les opportunités de développement du marché international du crabe bleu;
- La qualité nutritionnelle du crabe bleu Atlantique ***Callinectes sapidus*** dans les eaux tunisiennes;
- La chaîne de valeur du crabe bleu: Etude de cas de l'archipel de Kerkennah;
- Études éco-biologiques préliminaires sur Callinectes sapidus : phylogéographie, cycle de vie et habitudes alimentaires;
- L'Outil LEK et cartographie de l'invasion des crabes bleus : Étude de cas de Kerkennah;
- La comparaison de la composition en acides gras du corps de crabes bleus mâles et femelles (***Portunus segnis***) de différentes régions de la côte méditerranéenne (île de Kerkenneh et côte de Ghannouch)

Des doctorants, des biologistes marines de l'Espagne, de la France, de la Grèce, de la Turquie, de l'Algérie, et de l'Italie ont présenté des exposés sur :

- La situation actuelle de la gestion du crabe bleu (Callinectes sapidus) dans le delta de l'Ebre;
- Vers une écologie politique du crabe bleu en Méditerranée;
- Le nouveau signalement du crabe bleu nageur (***Portunus segnis***) dans la mer de Thrace;
- L'étude spatio-temporelle de la dispersion et de la connectivité des larves de ***Callinectes sapidus*** à l'aide d'une approche de modélisation;
- La réponse thermique du crabe bleu invasif ***Callinectes sapidus*** : prédiction de cartes d'adéquation métabolique dans le cadre de futurs scénarios de réchauffement en méditerranéen;
- Le nouveau signalement du crabe bleu américain ***Callinectes sapidus*** dans l'ouest de la côte algérienne.

La deuxième session plénière a été animée par Brian Helmuth, professeur en sciences marines et environnementales au centre des sciences marines de Boston et elle a porté sur «la physiologie de la conservation : Une lentille pour étudier les impacts des espèces non indigènes». C'est une discipline qui utilise les outils modernes issus de la biologie médicale ou de la chimie environnementale associés aux connaissances sur le fonctionnement des animaux afin de comprendre les mécanismes sous-jacents au déclin des espèces, de mesurer la capacité de réponse des animaux face aux changements globaux et de résoudre les défis de conservation des espèces. Selon Helmuth, pour prédire l'impact du changement environnemental sur les populations et les écosystèmes, il faut en outre comprendre comment les organismes «filtrent» ces signaux par le biais de leur réponse physiologique (par exemple, s'ils réagissent à des fréquences élevées ou basses, s'il y a un décalage dans la réponse, etc.). Des études récentes ont montré que les schémas de stress physiologique dans la nature sont beaucoup plus complexes dans l'espace et dans le temps que ce que l'on pensait jusqu'à présent. Une approche systémique intégrée, peut permettre d'après le professeur Helmuth de comprendre les rôles des variabilités environnementale et physiologique dans la conduite des réponses écologiques et peut offrir un aperçu et une capacité de prédiction considérables aux chercheurs, aux gestionnaires de ressources et aux décideurs impliqués dans la planification des effets actuels et futurs du changement climatique.

Ce workshop a mis l'accent sur l'importance d'avoir une vision globale et généralisée à la Méditerranée, qui dans son ensemble, y compris les lagunes méditerranéennes, est l'une des régions du monde les plus gravement touchées par les invasions biologiques, de proposer des mesures de gestion efficaces, et de contrôler ces espèces de crabes bleus fortement invasives. Tous les travaux témoignent de l'accélération de la bioinvasion et que ce phénomène est inquiétant et nécessite un suivi régulier pour déceler les impacts concomitants des 2 espèces de crabes.

Pacte vert pour l'Europe : Une stratégie intégrée et transversale pour lutter contre les changements climatiques

L'UE réduira ses émissions nettes de gaz à effet de serre d'au moins 55% d'ici à 2030, par rapport aux niveaux de 1990, comme convenu dans la loi européenne sur le climat. Le 14 juillet 2021, la commission a présenté des propositions visant à atteindre ces objectifs et à faire du pacte vert pour l'Europe une réalité.

Le Pacte vert est la feuille de route qui aidera l'UE à se transformer en une société équitable et prospère, dotée d'une économie moderne, efficace et compétitive, en dissociant la croissance économique de l'utilisation des ressources.
Il vise à relever les principaux défis en matière d'environnement, de climat, de biodiversité et de développement durable tout en garantissant l'équité sociale. Pour réussir, la transition vers une économie circulaire est l'un des éléments clés.
Le Pacte vert est une stratégie intégrée et transversale qui couvre presque tous les domaines politiques :

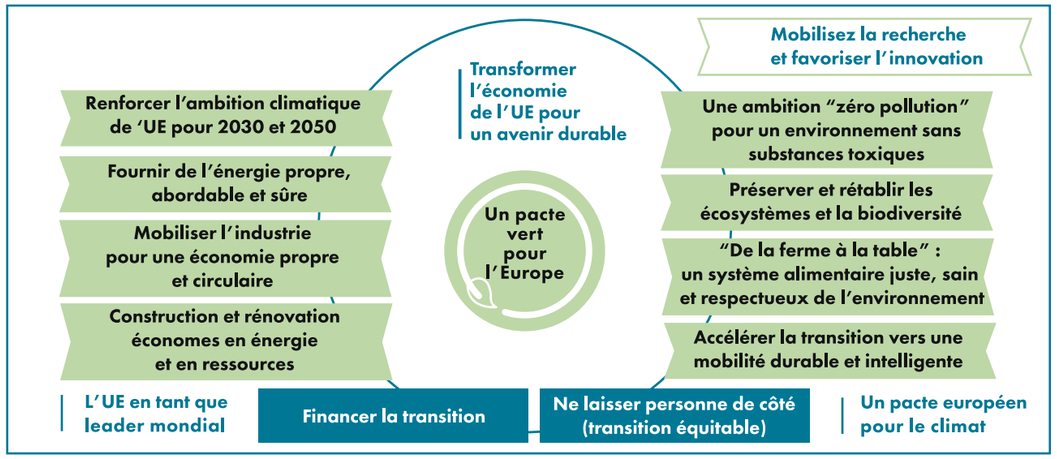

Dans le cadre du Pacte vert, le Pacte européen pour le climat offre aux citoyens, aux entreprises et aux organisations un espace d'échange pour lutter contre les changements climatiques et travailler ensemble pour une société respectueuse du climat.
Il a pour vocation de mettre en relation des personnes et des organisations de tous horizons pour réfléchir ensemble à :

- améliorer notre connaissance des défis climatiques et environnementaux;
- développer des solutions, petites et grandes;
- trouver des moyens d'influencer et de modifier les comportements;
- provoquer et encourager les changements positifs.

Les rencontres d'affaires Tuniso-Africaines pour un développement des échanges commerciaux

TUNISIA AFRICA BUSINESS MEETINGS

Nouveau contexte mondial

À la lumière de perturbations récentes causées par les répercussions de la pandémie de Corona et la guerre d'Ukraine, des changements majeurs ont été déployés au niveau du tissu industriel et au niveau des exportations et importations mondiales pour plusieurs pays. En effet, suite à ces crises tous les pays riches ou en développement cherchent de nouveaux marchés plus proches et plus accessibles. D'autre part l'Afrique représente un grand marché avec plus de 1.3 milliard de personnes et une augmentation prévisible des revenus de 7 % d'ici 2035. Et c'est ainsi que le continent Africain est devenu très sollicité en plus du fort potentiel de croissance qu'il peut générer lors des prochaines années. La Tunisie s'emploie à investir dans cette direction pour faire progresser ses exportations et ses services au niveau du continent Africain.

Le continent Africain : nouvelle opportunité pour développer les échanges commerciaux avec la Tunisie

Consciente de l'importance de la position géographique de la Tunisie au niveau du continent Africain, et des opportunités qui peuvent se présenter avec nos confrères Africains en matière d'échange commercial, La Tunisie a signé ces dernières années plusieurs accords à savoir COMESA et ZLECAF (zone de libre-échange continentale africaine) pour pouvoir échanger pleinement des biens et services avec les États membres et acquérir de nouveaux marchés sur le continent africain autre que le marché traditionnel de l'Europe.
Ces accords vont permettre aux entreprises tunisiennes d'avoir de meilleures conditions d'accès aux marchés et par conséquent d'être plus compétitifs et de pouvoir se positionner sur de nouveaux marchés intra-africains.

Organisation de Forums : une occasion en or pour booster nos échanges

A cet égard, la Tunisie a accueilli un certain nombre de rencontres qui ont réuni de grandes institutions, organisations, organismes, hommes d'affaires et bailleurs de fonds, tels que le Forum pour le financement de l'investissement et du commerce dans les pays africains et le Symposium international de Tokyo sur le développement de l'Afrique au cours de l'été. De même le Centre de

Promotion des Exportations (CEPEX) a organisé la deuxième édition d'un évènement important « Rencontres d'Affaires Tuniso-Africaines » en étroite collaboration avec l'International Trade Center le 6 et 7 décembre 2022 et ce après la première version qui s'est tenu en décembre 2021.

Les représentants de 200 entreprises tunisiennes ont pris part activement à cet événement et plus de 100 importateurs de 18 pays d'Afrique sub-saharienne (Nigéria ; Ghana ; Bénin ; Cameroun; Gabon ; Congo ; Côte d'Ivoire ; Burkina Faso...).

Les rencontres ont porté notamment sur les secteurs des industries alimentaires et électriques, de l'habillement, des industries pharmaceutiques, des matériaux de construction, des travaux publics, des services de santé, de l'éducation et de la formation, et des technologies de la communication et de l'information.

Ces « Rencontres d'Affaires Tuniso-Africaines » ont enregistré l'organisation de 2317 rendez-vous d'affaires directs (B to B), entres les exportateurs Tunisiens et leurs homologues Africains et a permis l'établissement de partenariats commerciaux avec les principaux acheteurs et acteurs économiques de 17 pays d'Afrique subsaharienne, et a remporté un grand succès.

QUI SUIS JE ? Venez en savoir un peu plus sur moi !

QUIZ

Je suis une espèce de poissons principalement marins qui entrent parfois en eau saumâtre et en eau douce, appartenant à la famille des moronidés. Mon nom en Méditerranée est en référence à l'appellation occitane (« lop »), provençale et catalane (« llop »). Je suis appelé en raison de ma voracité mon nom d'espèce signifiant « vorace » en grec ancien. Je suis très recherché par les gastronomes.
Je suis l'une des deux espèces de poissons méditerranéens les plus cultivées en Tunisie, à égalité avec la dorade royale.

• Ma taille

Adulte, ma longueur commune est d'environ 50 à 70 cm. Ma taille maximale connue est de 110 cm.

• Où je vis

On me trouve principalement au-dessus des fonds sableux ou rocheux de la frange littorale, dans les estuaires, les lagunes et à l'embouchure des rivières. Parfois je m'aventure en amont dans l'eau douce. Les jeunes de mon espèce vivent en bancs, puis, ils deviennent solitaires en vieillissant. Je nage dans des profondeurs de 0 à 30m.

• D'où je viens

L'Atlantique oriental est mon domaine : de Norvège au Sénégal, en passant par les canaries et le Maroc. Je suis aussi bien connu en Méditerranée et en mer noire.

• Mes Goûts

Mon goût pour la nourriture diffère selon ma croissance. Etant jeunes et sub-adultes, nous consommons surtout des crustacés. Au stade adulte nous consommons encore des crustacés, mais aussi des céphalopodes (calamars) et surtout des poissons (sardines, anchois....).
Je suis plus actif la nuit que le jour. Je préfère les eaux battues et oxygénées, dans lesquelles je suis très actif, même il est aussi possible de me trouver dans les ports. Je suis un véritable « chasseur ».

Mon nom scientifique

D		c		n		r		r		h		s		a		r		x

Mon nom français

B		r		c		m		u		OU	L		u	

Mon nom tunisien

ص		ر		ق

Découvrir ma photo sur la couverture extérieure